اصر وزير الخارجية الاميركي مايك بومبيو، على ان يواصل حتى في آخر زيارة له إلى إسرائيل كوزير خارجية على الارجح، نهج إدارة الرئيس دونالد ترامب، القائم على شرعنة الاستيطان على حساب اهل الارض، فيما كانت إسرائيل تستأنف رسمياً التنسيق الامني والمدني مع السلطة الفلسطينية

زيارة بومبيو تشرع التوسع الإسرائيلي

تصنيف صادرات مستوطنات الضفة على أنها إسرائيلية... ورفض إعادة الجولان السوري المحتل

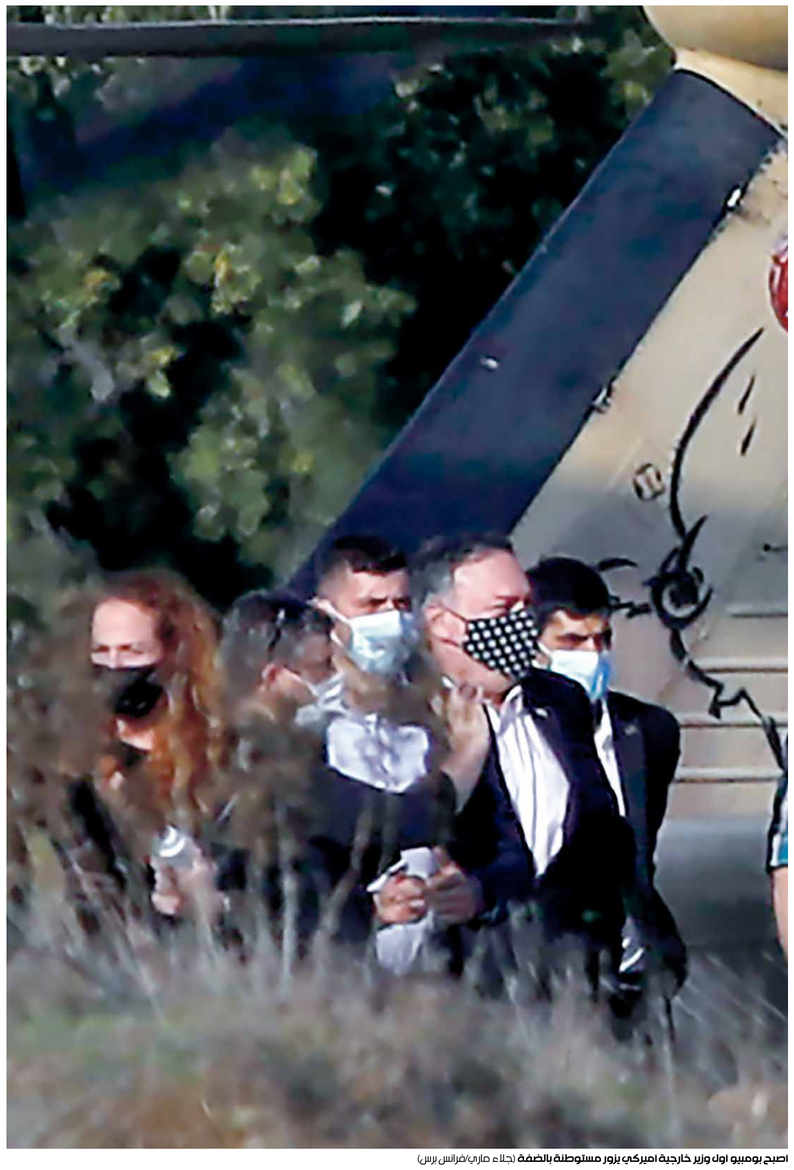
اصبح بومبيو اول وزير خارجية اميركي يزور مستوطنة بالضفة (جالاء ماري/فرانس برس)

صالح النعامي، رام الله
العربي الجديد

لم يكتف وزير الخارجية الاميركي مايك بومبيو، بكسر جميع الأعراف الدبلوماسية ليكون أول وزير خارجية اميركي يزور مستوطنات إسرائيلية في الضفة الغربية والجولان السوري المحتلين، بل حرص على تقديم كل ما يمكن لإدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب في أيامها الأخيرة ان تمنحه لإسرائيل، بما في ذلك الإعلان عن تصنيف الصادرات من مستوطنات الضفة على أنها من إسرائيل ما يعني إسقاط وصمها بانها آتية من المستوطنات، فضلاً عن إعلانه أن الولايات المتحدة ستصنف المنظمات التي تشكل حركة المقاطعة الدولية «BDS» كحركات «معادية للسامية» بعدما وصفها بانها «سرطان». كما قال إن واشنطن ستتخذ خطوات على الفور لتحديد المنظمات التي تشارك في «سلوك المقاطعة البغيض وسحب دعم الحكومة الأميركية لمثل هذه الجماعات». وهو الأمر الذي ردت عليه الحركة بسرعة، عبر تأكيدها أنها ستقاوم «هذه المحاولات المكارثية والبلطجية من قبل الإدارة الأميركية لترهيب المدافعين عن حقوق الإنسان لفرض نظام الاستعمار-الاستيطاني والاحتلال والأبارتهايد الإسرائيلي علينا» كقدر محتوم». كما لم تكن تصريحات بايدن من الجولان السوري المحتل إلا في ذات السياق بعدما استهزأ بالدعوات الموجهة لإسرائيل لإعادة الجولان إلى سورية.

وفيما كانت السلطة الفلسطينية تندد بتصريحات بومبيو، فإنها كانت تعلن عن اول اجتماع بين مسؤولين فلسطينيين وإسرائيليين في مدينة رام الله في الضفة الغربية، منذ نحو عام ونصف العام، عقب قرار السلطة الفلسطينية استئناف التنسيق الأمني والمدني بين الطرفين قبل يومين. وأعلن رئيس هيئة الشؤون المدنية الفلسطينية وعضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» حسين الشيخ، أمس الخميس، التوصل لاتفاق تقوم فيه إسرائيل بتحويل كافة المستحقات المالية للسلطة الفلسطينية. وقال الشيخ، في تغريدة، «عقدت اليوم (أمس) اجتماعاً مع الجانب الإسرائيلي، تم التأكيد فيه على أن الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين، والتي أساسها الشرعية الدولية هي ما يحكم هذه العلاقة، وتم الاتفاق على تحويل كل المستحقات المالية للسلطة. ورفضنا سياسة الاستيطان وهدم البيوت ومصادرة الأراضي، وتم الاتفاق على عقد اجتماع آخر». ونفى رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية قدري أبو بكر، أمس الخميس، تصريحاته لـ«أورد» صحيفة «نيويورك تايمز» بوجود مقترح لـ«تعديل صرف مخصصات الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي»، بحيث «يتم منح عوائلهم مخصصات بناءً على أوضاعهم الاجتماعية، وليس على طول مدّة بقائهم في السجن».

لكن هذا النفي الفلسطيني لا يخفي حقيقة أن الإعلان عن عودة التنسيق جاء بهدف تمهيد الطريق لعودة العلاقات مع اميركا إلى ما كانت عليه ما قبل وصول دونالد ترامب، ولو جزئياً، خصوصاً في ظل صعوبة التراجع عما طبق من خطة الإمـلاءات الأميركية لتصفية القضية الفلسطينية المعروفة بصفقة القرن، والتي شكلت زيارة بومبيو أمس إلى إحدى مستوطنات الضفة الغربية والجولان المحتلين وما تضمنته من إعلان أحدث فصوله.

وأعلن بومبيو، أمس، أن الولايات المتحدة ستصنف الصادرات من مستوطنات الضفة الغربية المحتلة على أنها إسرائيلية. وليس من الواضح ما إذا كان القرار بشأن المستوطنات ستلغيه إدارة الرئيس المنتخب جو بايدن، وسط مخاوف إسرائيلية من أن الأخير سيتخذ موقفاً أكثر صرامة بشأن هذه القضية بشكل عام. ونقلت قناة «كان» عن مصادر إسرائيلية قولها إن نتنياهو معني بتكريس حقائق على الأرض قبل تولي بايدن مقاليد الحكم. وقال بومبيو، الذي أصبح أمس الخميس أول وزير خارجية يزور مستوطنة في الضفة، في بيان: «سيطلب من جميع المنتجين داخل المناطق التي تمارس فيها إسرائيل سلطات ذات صلة وسم البضائع باسم إسرائيل، أو منتج إسرائيلي، أو صنع في إسرائيل، وذلك عند التصدير للولايات المتحدة». وأكد أن التعليمات الجديدة تنطبق و«بشكل أساسي» على المنطقة المصنفة «ج»، وهي جزء من الضفة الغربية تحتلها إسرائيل. وقال إن «منتجي المنطقة ج يعملون ضمن الدائرة الاقتصادية والإدارية لإسرائيل، ويجب التعامل مع بضائعهم على هذا الأساس».

وكشف بومبيو عن قواعد جديدة خاصة بصادرات مناطق الضفة الغربية التي يسيطر عليها الفلسطينيون، حيث سيتم الإشارة إلى كونها منتجا من «الضفة الغربية»، والأمر ذاته سينطبق على صادرات قطاع غزة، والتي ستصدر تحت وسم «غزة». ويستنتج من هذه القرارات، أن إدارة ترامب لم تعد تعتبر أن المنتجات المصدرة، مصدرها الأراضي الفلسطينية أو فلسطين. ورأى بومبيو أن هذه الخطوة «ضرورية»، لأن «غزة والضفة الغربية منفصلتان سياسياً وإدارياً ويجب التعامل معهما على هذا الأساس».

ودان المتحدث باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة، في بيان، زيارة بومبيو إلى المستوطنة وقرار الإدارة الأميركية اعتبار منتجات المستوطنات في الضفة إسرائيلية. وقال «هذا القرار تحد سافر لكافة قرارات الشرعية الدولية، ويأتي استكمالاً لقرارات هذه الإدارة التي تُصر على المشاركة الفعلية في احتلال الأراضي الفلسطينية»، وشدد على «أن هذه الخطوة الأميركية لن تضفي الشرعية على المستوطنات الإسرائيلية التي ستزول عاجلاً أم آجلاً». واستنكر الفلسطينيون زيارة بومبيو لمستوطنة «بساغوت» وتظاهر العشرات، حمل بعضهم العلم الفلسطيني مقابل المستوطنة، وألقوا الحجارة باتجاه الجنود الإسرائيليين الذين كانوا يتمركزون عند مدخلها، كما أشعلوا الإطارات المطاطية. وأكد الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، أن زيارة بومبيو إلى المستوطنة تناقض الشرعية الدولية.

وكان سفراء بلجيكا وأستونيا وفرنسا والمانيا لدى الأمم المتحدة، إضافة إلى إيرلندا والنرويج اللتين ستنضمان لعضوية مجلس الأمن اعتباراً من يناير/كانون الثاني المقبل، استبقوا زيارة بومبيو إلى المستوطنة، بالتأكيد، في بيان مشترك، على عدم مشروعية المستوطنات القائمة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، مطالبين إسرائيل بوقف نشاطها الاستيطاني فوراً.

وفي جانب ما قام به في الضفة الغربية، زار بومبيو، أمس الجولان الذي احتلته إسرائيل بالعودة لاتحاد الأفريقي لاعتماد دور الخبراء، ودفع المفاوضات سياسياً لاستكمالها، وصولاً لاتفاق يرضي جميع الأطراف». وأضاف أن «رئيسة الاجتماع، وزيرة التعاون الدولي بدولة جنوب أفريقيا جي بانودرا، وفي مخالفة إجرائية واضحة، مضت في الدعوة لمواصلة التفاوض لمدة 10 أيام مقبلة». وأوضح أن بلاده ترى «هذا الأمر غير ذي جدوى، وتمت تجربته في السابق مراراً دون تقدم يذكر».

وذكر عباس أنّ السودان أكد خلال الاجتماع «تمسّكه بالعملية التفاوضية برعاية الاتحاد الأفريقي كوسيلة للتوصل إلى اتفاق ملزم يرضي جميع الأطراف وفق منهجية جديدة تمنح دوراً أكبر لخبراء الاتحاد الأفريقي، لتقريب وجهات النظر بين الدول الثلاث»، مشيراً إلى «إصرار مصر وإثيوبيا على مواصلة التفاوض بالأساليب المجربة التي وصلت إلى طريق مسدود من قبل».

ويعتبر هذا الاجتماع الأول الذي يعقد بعدما أعلنت الدول الثلاث في الرابع من نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، إنهاء الجولة السابقة من المفاوضات قبل أن تبدأ فعلياً وإعادة الملف للاتحاد الأفريقي. وذكر السودان في بيان سابق له أنّ تلك الجولة عجزت عن إحراز أي تقدم ملموس في الدور الذي حدده الاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والمياه، وهو الاتفاق حول الدور الذي يمكن أن يلعبه الخبراء في التفاوض ومنهجية التفاوض ومساراته والجدول الزمني له. بينما أعلنت إثيوبيا أن الدول اتفقت على اللجوء إلى رئيس المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي ووزير العلاقات الدولية والتعاون في جمهورية جنوب أفريقيا لتشاور بشأن الخطوات التالية للمفاوضات وتقديم تقارير كل منها. أما مصر، فاعلنت فشل الجولة في التوافق على منهجية استكمال المفاوضات، وأنه تم الاتفاق على أن ترفع كل دولة تقريراً لجنوب أفريقيا، بوصفها الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، يشمل مجريات الاجتماعات ورؤيتها حول سبل تنفيذ مخرجات اجتماعي هيئة مكتب الاتحاد الأفريقي على مستوى القمة. وتشهد المفاوضات أزمة بسبب صعوبة الاتفاق على آلية لفض النزاعات المنصوص عليها في إعلان المبادئ الموقع بين زعماء الدول في 2015 والتنسيق الدقيق وتبادل المعلومات بشأن عملية التشغيل، والربط بين السدود المائية في مصر والسودان وإثيوبيا.

وسط اعتراض سوداني، قررت دولة جنوب أفريقيا بصفتها رئيس الاتحاد الأفريقي حالياً، دعوة الدول الأطراف في قضية سدّ النهضة؛ مصر والسودان وإثيوبيا، إلى مواصلة التفاوض حول قواعد ملء وتشغيل السد لمدة 10 أيام مقبلة. وجاء ذلك في ختام اجتماع وزاري سداسي عُبد، ترأسته وزيرة التعاون الدولي الجنوب أفريقية جي بانودرا، وحضره وزراء الخارجية والري للدول الثلاث الأطراف في القضية. وتحفظ السودان على هذه الدعوة، واصفاً الجولة المنتظرة بـ«غير المجدية».

وبحث اجتماع أمس الخميس، سبل الوصول إلى آلية لاستئناف المفاوضات الثلاثية، للتوصل إلى اتفاق ملزم قانوناً حول ملء وتشغيل سد النهضة.

من جهته، أعلن وزير الري والموارد المائية السوداني ياسر عباس، أمس، أن بلاده لا ترى جدوى في مواصلة التفاوض حول سد النهضة «وفق المنهج السابق». وقال عباس في مؤتمر صحافي في العاصمة السودانية الخرطوم، إنّ قرار جنوب أفريقيا «يعدّ مخالفة إجرائية واضحة»، مؤكداً أنّ «الموقف السوداني حالياً يطالب بالعودة للاتحاد الأفريقي لاعتماد دور الخبراء، ودفع المفاوضات سياسياً لاستكمالها، وصولاً لاتفاق يرضي جميع الأطراف». وأضاف أن «رئيسة الاجتماع، وزيرة التعاون الدولي بدولة جنوب أفريقيا جي بانودرا، وفي مخالفة إجرائية واضحة، مضت في الدعوة لمواصلة التفاوض لمدة 10 أيام مقبلة». وأوضح أن بلاده ترى «هذا الأمر غير ذي جدوى، وتمت تجربته في السابق مراراً دون تقدم يذكر».

وذكر عباس أنّ السودان أكد خلال الاجتماع «تمسّكه بالعملية التفاوضية برعاية الاتحاد الأفريقي كوسيلة للتوصل إلى اتفاق ملزم يرضي جميع الأطراف وفق منهجية جديدة تمنح دوراً أكبر لخبراء الاتحاد الأفريقي، لتقريب وجهات النظر بين الدول الثلاث»، مشيراً إلى «إصرار مصر وإثيوبيا على مواصلة التفاوض بالأساليب المجربة التي وصلت إلى طريق مسدود من قبل».

ويعتبر هذا الاجتماع الأول الذي يعقد بعدما أعلنت الدول الثلاث في الرابع من نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، إنهاء الجولة السابقة من المفاوضات قبل أن تبدأ فعلياً وإعادة الملف للاتحاد الأفريقي. وذكر السودان في بيان سابق له أنّ تلك الجولة عجزت عن إحراز أي تقدم ملموس في الدور الذي حدده الاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والمياه، وهو الاتفاق حول الدور الذي يمكن أن يلعبه الخبراء في التفاوض ومنهجية التفاوض ومساراته والجدول الزمني له. بينما أعلنت إثيوبيا أن الدول اتفقت على اللجوء إلى رئيس المجلس

«الضغط الأقصى» على إيران

توقع وزير الخارجية الاميركي مايك بومبيو، في القدس المحتلة، امس الخميس، ان تنضم مزيد من الدول العربية لاتفاقيات التطبيع، مضيفا ان الدول العربية ادركت ان ما يتوجب عليها عمله هو الاعتراف بإسرائيل. وتعهد بالا تفلت الولايات المتحدة من الضغوط التي تمارس على إيران، مشددا على ان إدارة الرئيس دونالد ترامب ستواصل سياسة «الضغط الاقصى» على طهران. واعتبر رئيس الحكومة الاسرائيلية بنيامين نتنياهو، من جهته، ان سياسة «الضغط الاقصى» اجبرت إيران على تقليص دعمها للمنظمات التي تعمل بإمرتها، خصوصا «حزب الله».

حركة المقاطعة تتعهد بمقاومة البلطجة

محاولة لإسكات الدعوات المناصرة للحقوق الفلسطينية

رام الله ـ **العربي الجديد**

سارعت حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها «BDS» للإعلان أنها ستقاوم قرار الإدارة الأميركية، الذي أعلنه وزير الخارجية مايك بومبيو في القدس المحتلة، أمس الخميس، بعدما قال إن الولايات المتحدة ستعتبر أن الحركة معادية للسامية وستقطع الدعم الحكومي عن أي منظمات تشارك فيها.

وذكرت حركة المقاطعة، في بيان أمس الخميس: «نرفض وبشكل مبدئي ومتّسق جميع أشكال العنصرية، بما في ذلك العنصرية ضد اليهود». وأكدت أن «تحالف دونالد ترامب وبنيامين نتنياهو المتطرف في عنصريته وعدائه للشعب الفلسطيني يخلط عمداً بين رفض نظام الاحتلال والاستعمار والفصل العنصري الإسرائيلي ضدّ الفلسطينيين والدعوة لمقاطعته من جهة، والعنصرية المعادية لليهود كيهود من جهة أخرى». ورأت أن ذلك يأتي بهدف إسكات الدعوات المناصرة للحقوق الفلسطينية بموجب القانون الدولي.

وذكّرت بأن «عشرات المنظمات اليهودية التقدمية، وكذلك مئات المثقفين اليهود البارزين عالمياً، دانوا هذا التعريف الزائف والمخادع لمعادة السامية». وأكدت حركة مقاطعة إسرائيل أنها تناضل من أجل الحرية والعدالة والمساواة للشعب الفلسطيني، وأنها ستقف مع كل أولئك الذين يكافحون من أجل عالم أكثر كرامة وعدالة وجمالاً. وقالت: «بدعم شركائنا العديدين عالمياً، سنقاوم هذه المحاولات المكارثية والبلطجية من قبل الإدارة الأميركية لترهيب المدافعين عن حقوق الإنسان لفرض نظام الاستعمار-الاستيطاني والاحتلال والأبارتهايد الإسرائيلي ضدّ الفلسطينيين والدعوة لمقاطعته من جهة، والعنصرية المعادية لليهود كيهود من جهة أخرى». ورأت أن ذلك يأتي بهدف إسكات الدعوات المناصرة للحقوق الفلسطينية بموجب القانون الدولي.

وذكّرت بأن «عشرات المنظمات اليهودية التقدمية، وكذلك مئات المثقفين اليهود البارزين عالمياً، دانوا هذا التعريف الزائف والمخادع لمعادة السامية». وأكدت حركة مقاطعة إسرائيل أنها تناضل من أجل الحرية والعدالة والمساواة للشعب الفلسطيني، وأنها ستقف مع كل أولئك الذين يكافحون من أجل عالم أكثر كرامة وعدالة وجمالاً. وقالت: «بدعم شركائنا العديدين عالمياً، سنقاوم هذه المحاولات المكارثية والبلطجية من قبل الإدارة الأميركية لترهيب المدافعين عن حقوق الإنسان لفرض نظام الاستعمار-الاستيطاني

نددت هيومن رايتس ووتش بإعلان بومبيو

اتصالات أوروبية لتنسيق موقف صارم من اعتقال الحقوقيين بمصر

تحرك عدد من السفارات الاوروبية في مصر لاتخاذ موقف «صارم» من انتهاكات النظام بحق الحقوقيين، بعد استهداف «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية»

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر دبلوماسية أوروبية لـ«العربي الجديد»، عن إجراء اتصالات بين عدد من السفارات الأوروبية في القاهرة خلال الأيام الماضية، بهدف التنسيق لاتخاذ خطوات «موحدة وصارمة» على خلفية الهجمة الأمنية الحالية على منظمة «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية»، والرد «المزعج والمتمادي»، للخارجية المصرية على الانتقاد الفرنسي الرسمي للقاهرة. فقد دانت وزارة الخارجية الفرنسية القبض على المدير الإداري للمبادرة محمد بشير، فيما تحدث السلطات المصرية هذا الانتقاد وقبضت كذلك على ناشط آخر هو كريم عنارة، مدير برنامج العدالة الجنائية بالمبادرة، في أول تصعيد أمني على هذا المستوى منذ الحراك الشعبي المعارض في سبتمبر/أيلول الماضي.

وتعتبر الدول الأوروبية المعنية أن هذا التصعيد يوجه رسائل عدة إليها بشكل مباشر، إذ تأتي الهجمة الأمنية على «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية»، بعد أيام من استضافتها عدداً من سفراء ونواب سفراء دول الاتحاد الأوروبي ومفوضية الاتحاد، في لقاء حول أوضاع حقوق الإنسان في مصر، حضره سفراء ألمانيا وفرنسا وإسبانيا والسويد وإيطاليا وهولندا وفنلندا، وغيرها من الدول النشطة في علاقاتها مع مصر في مجالات اقتصادية واجتماعية مختلفة.

وذكرت المصادر أنّ المعلومات الواردة من الخارجية المصرية بشكل غير رسمي، تشير إلى أنّ الهجمة الأمنية هي عقاب من السلطات المصرية على ما اعتبرته «تحدياً لها» بالإعلان عن عقد ذلك الاجتماع من قبل بعض السفراء والمنظمة الحقوقية المذكورة، خصوصاً أنّ مثل تلك الاجتماعات كانت تعقد في السابق على نطاق واسع أو محدود وتُعرف تفاصيلها لدى الأجهزة الأمنية لكنها لا تعلن. فضلاً عن تداول بعض الموضوعات التي تسببت في حرج للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ووزير الخارجية سامح شكري، خلال زيارة وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان في الثامن من نوفمبر/تشرين الثاني الحالي للقاهرة. وأضافت المصادر أنّ هذا التصعيد قرأته العواصم الأوروبية المنخرطة في متابعة المجال العام المصري، بطريقة أخرى، وهي أنها محاولة مزدوجة من النظام للوقوف على درجة اهتمام دائرة الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن بالأوضاع في مصر، بعد الاتصالات السرية المباشرة وغير المباشرة بين النظام وبين مجموعة بايدن، والقرارات التي اتخذت بإخلاء سبيل عدد كبير من المعتقلين، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى تعطيل الاهتمام الأوروبي المتصاعد بإعادة التواصل مع المنظمات الحقوقية المصرية القليلة التي ما زالت قائمة ونشطة، بعد نحو أربع سنوات من تراجع اهتمام الأوروبيين بهذا الملف، وما نتج عن ذلك من تضاؤل الدعم المالي للمشروعات والأنشطة المتعلقة بالمجال العام وذات البعد الحقوقي والسياسي.

وعن وسائل الضغط الوارد استخدامها في هذه المرحلة، قالت المصادر إنّ هناك العديد من المقترحات المطروحة حالياً لمراجعة مستوى التعاون الأمني والمساعدات الخدمية والإجتماعية لنظام السيسي، موضحةً أنّ عدداً من الدول أصبحت واعية لإستراتيجية السيسي القائمة على اتخاذ قرارات متعارضة لتوجيه رسائل مختلطة للعواصم الغربية المهتمة، مما يمكّنه من ادعاء تحقيق انفراجة في بعض الملفات واستعداده لاتخاذ خطوات إصلاحية، عند اقتراب مواعيد طلبه قروضاً أو مساعدات من الأوروبيين والمؤسسات الدولية. وذكرت المصادر أنّ المشكلة القائمة في أوروبا ضدّ تلك المقترحات، هي محاولة تعطيلها من قبل مجموعات محافظة ونبو ليبرالية، كما حدث في أعقاب اعتقال الباحث بجامعة بولونيا الإيطالية باتريك جورج، مطلع العام الحالي، عندما تم إجهاض مقترحات في البرلمان الأوروبي لمطالبة العواصم بتوقيع عقوبات على نظام السيسي، بحجة أهميته الاقتصادية والعسكرية والاستخباراتية في المنطقة، خصوصاً في سياق الأزمة الليبية. وأشارت المصادر إلى استمرار حالة من عدم الارتياح بين مسؤولي الملفات الإعلامية والأهلية والحقوقية بالسفارات الأوروبية وبين إدارة وزارة الخارجية الحالية، بسبب تجاهل الوزير سامح شكري وغيره من المسؤولين في وزارته وفي الداخلية أيضاً لاعتراضاتهم المتوالية على سوء الأوضاع الحقوقية، وبصفة خاصة أوضاع السجناء، فضلاً عن التضييق المطرد على الشخصيات الحقوقية البارزة، بل وتلميح بعض المسؤولين المصريين للدبلوماسيين الأجانب بأنه لولا تدخلهم، لكان قد تم القبض على عدد من النشطاء المتواجدين خارج السجون، والممنوعين من السفر على ذمة قضايا عدة، أبرزها التمويل الأجنبي للمجتمع الأهلي، التي لم ينته رسمياً التحقيق فيها حتى الآن، بعد حوالي خمس سنوات من الاستدعاءات والفحص والملاحقة الأمنية وقرارات المنع من السفر وتجميد الأموال.

وفي ما له صلة بمجالات التعاون الأمني الوارد تأثرها، فقد سبق أن كشفت مصادر دبلوماسية مصرية لـ«العربي الجديد»، أنّ النظام يسعى لتجديد الحصول على مساعدات مالية وفنية وتدريبية من دول مختلفة بالاتحاد الأوروبي، لإقامة فعاليات مختلفة في العاصمة المصرية القاهرة، لتدريب الدول الأفريقية على الطرق الحديثة للتصدي لظاهرة الهجرة غير النظامية، والتعامل الأمني والقانوني والإعلامي والاجتماعي مع ضحايا تلك الظاهرة. ويأتي ذلك في إطار رغبة السيسي في الاحتفاظ بصورة نظامه كمدافع عن استقرار أوروبا، بعدما تراجعت بشدة وتيرة الترويج للخطة الأوروبية التي كانت تطرحها حكومة النمسا ودوائر مختلفة بالمانيا وإيطاليا وفرنسا، لإقامة مراكز في مصر لتجميع ضحايا الهجرة غير الشرعية واللاجئين الأفارقة غير المقبولين وإعادة تأهيلهم وإعادتهم لبلدانهم، على غرار المراكز القائمة في تركيا.

وذكرت المصادر أنّ القاهرة استضافت بالفعل مشروعاً لتأهيل الشرطة وقوات الأمن الأفريقية لمواجهة الهجرة غير الشرعية، بتمويل مادي وفني وتدريبي مباشر من الحكومة الإيطالية، استمر من ربيع عام 2018 وحتى خريف العام الماضي، وأنه كان أحد صور التعاون الأمني «غير المعلن» بين البلدين، على الرغم من توتر العلاقات الأمنية والقضائية وحتى السياسية، على خلفية المماطلة والتسويف وادعاء التعاون من قبل النيابة العامة المصرية مع روما في قضية مقتل الطالب جوليو ريجيني. لكن الأحزاب اليسارية في إيطاليا تعارض المضي قدماً في تقديم مثل هذا الدعم الاستثنائي للسيسي وحكومته، طالما استمر إخفاء الحقيقة في قضية ريجيني.

وكان وزير الخارجية الألماني هايكو ماس قد وجه إلى السيسي ووزير خارجيته سامح شكري، خلال زيارته الأخيرة للقاهرة نهاية أكتوبر/تشرين الأول الماضي، انتقادات معتادة من المسؤولين الأوروبيين عموماً، بشأن حالة حقوق الإنسان والتعامل الأمني مع المعارضة والمتظاهرين، لكن ما لم يكن معتاداً هو تصريحه العلني بضرورة أن «يتنفس المصريون نسائم الحرية» على هامش أول زيارة لوزير خارجية ألماني لمصر منذ 4 سنوات.

سد النهضة: تحفظ سوداني على منهجية التفاوض

عباس: قرار جنوب افريقيا «مخالفة إجرائية واضحة» (ابراهيم حامد/فرانس برس)

شرق غرب

مندوبتا قطر وبولندا لقيادة مفاوضات إصلاح مجلس الأمن

عيّن رئيس الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، فولكان بوزكير، المندوبة الدائمة لدولة قطر لدى الأمم المتحدة، علياء أحمد بن سيف آل ثاني، والممثلة الدائمة لجمهورية بولندا، جوانا ورونيكا، لقيادة تيسير المفاوضات حول إصلاح مجلس الأمن الدولي. ووجه بوزكير رسالة إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، جاء فيها أن «الجمعية العامة قررت أن تواصل على الفور المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن».

(قنا)

تونس: «النهضة» تدعو للمحافظة على وحدة الحركة

أكدت حركة «النهضة»، أمس الخميس، أنها حريصة على وحدتها واحترام الخلافات داخلها وعلى تجاوز التجاذبات من طريق الحوار. وقال رئيس مجلس شورى الحركة، عبد الكريم الهاروني، في مؤتمر صحافي، إن «وحدة النهضة خط أحمر، وهي تحتمل التنوع والتعبير عن الآراء ولا مبرر لأي انشقاق، بل هناك مراهنة على مصلحة الحركة وعلى تعزيز الديمقراطية».

(العربي الجديد)

كارباخ: تحذير أوروبي من المخاطرة بالهدنة

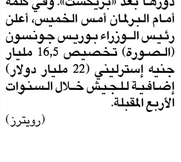

حذّر وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل (الصورة)، في بيان أمس الخميس، الأطراف المعنية في إقليم ناغورنو كاراباخ، من المخاطرة باتفاق وقف إطلاق النار الذي أبرم أخيراً بين أذربيجان وأرمينيا. ودعا بوريل الأطراف المعنية إلى التزام الاتفاق، لتجنّب وقوع المزيد من الضحايا. في هذه الأثناء، تواصلت الاحتجاجات في أرمينيا أمس ضدّ الاتفاق. وأغلق محتجّون بعض طرقات العاصمة يريفان، مرددين هتافات مناهضة لرئيس الوزراء نيكول باشينيان، مطالبين إياه بالاستقالة.

(الأناضول)

دهقان: الهجوم الأميركي ينذر بـ«حرب شاملة»

حذّر مستشار المرشد الأعلى الإيراني، والمرشح المحتمل في انتخابات 2021 الرئاسية، حسين دهقان، من أن أي هجوم أميركي على إيران يمكن أن يؤدي إلى اندلاع «حرب شاملة» في الأيام الأخيرة من عمر إدارة الرئيس دونالد ترامب. وقال دهقان الذي شغل منصب وزير الدفاع في حكومة الرئيس حسن روحاني الأولى، في مقابلة مع وكالة «أسوشييتد برس»: «لا نرحب بالأزمة، ولا نسعى إلى بدء الحرب، لكننا لا نسعى إلى المفاوضات من أجل المفاوضات أيضاً».

(أسوشييتد برس)

بريطانيا: أكبر استثمار عسكري منذ الحرب الباردة

أعلنت بريطانيا أنها تنوي تنفيذ أكبر استثمار في قواتها المسلحة منذ نهاية الحرب الباردة، في إطار سعي الحكومة لتحديد معالم دورها بعد «بريكست». وفي كلمة أمام البرلمان أمس الخميس، أعلن رئيس الوزراء بوريس جونسون (الصورة) تخصيص 16,5 مليار جنيه إسترليني (22 مليار دولار) إضافية للجيش خلال السنوات الأربع المقبلة.

(رويترز)

قضية

سجلت الهجمات الأخيرة لتنظيم «داعش» في العراق، تصاعداً ملحوظاً، في شمال البلاد وغربها، على الرغم من التأكيدات الأمنية السابقة بشأن تفكيك خلايا للتنظيم في أنحاء متفرقة من العراق. وفي حين أكد مسؤول عسكري أن اعتداءات التنظيم في الفترة الأخيرة كانت «منسقة وليست عشوائية»، فقد عزا تصاعد الهجمات إلى عدم تعاون النظام السوري على الحدود وتسلل عناصر «داعش» إلى الصحراء. وسمح تصعيد الاعتداءات بتوظيفها سياسياً في الساحة العراقية والتصويب خصوصاً على رئيس الحكومة

العراق
هجمات «داعش»
ثغرات أمنية وتوظيف سياسي

عثمان المختار

تشهد مدن الشمال العراقي وغربه، تصعيداً واضحاً في وتيرة الاعتداءات منذ مطلع شهر سبتمبر/أيلول الماضي، تنفّذها خلايا وجيوب مسلحة تتبع تنظيم «داعش». أدت هذه الهجمات حتى الآن، إلى مقتل نحو 50 شخصاً، وفقاً لمعطيات مسؤولين عراقيين في وزارة الدفاع، من مدنيين وعسكريين وعناصر من «الحشد الشعبي» و«الحشد العشائري»، فضلاً عن جرح عشرات آخرين. وتركزت الهجمات في محافظات كركوك ونينوى وصلاح الدين والأنبار وديالى، غير أن اقتراب التنظيم في الأيام الأخيرة من بغداد، وتنفيذه عمليات مؤثرة، تحديداً في الرضوانية وأبو غريب، وقبلها الطارمية، في غرب العاصمة بغداد وشمالها، مثّلا تطوراً خطيراً على مستوى تلك الهجمات. كما سمحا في الوقت ذاته بالتشكيك بصحة الإعلانات المتتالية للقوات العراقية حول تفكيك خلايا التنظيم واعتقال أفرادها، خصوصاً بعد الإعلان عن اعتقال نحو 200 عراقي من «داعش» في أقل من شهرين.

وتزامن تصعيد العمليات مع عودة نشاط «مؤسسة الفرقان»، الذراع الإعلامية للتنظيم، التي غابت فعلياً بعد معركة تحرير الموصل في يوليو/تموز 2017، فضلاً عن تدشين حسابات في الوقت نفسه على منصتي «تويتر» و«تيليغرام»، لترويج مقاطع وصور عمليات وخطب التنظيم. واستهلت «مؤسسة الفرقان» في 18 أكتوبر/تشرين الأول الماضي عملها الترويجي لأنشطة التنظيم، بكلمة صوتية للمتحدث الجديد باسم التنظيم، أبو حمزة القريشي، استغرقت 32 دقيقة، ركز خلالها على العراق وسورية وأطلق حزمة من التهديدات الجديدة، حاثاً بقايا التنظيم على شن المزيد من الهجمات. اللافت في استخدام الحسابات التابعة للتنظيم في التعليق أو تبني الهجمات في العراق وسورية، بروز مصطلح «أصحاب الأقدام الثقيلة». وهو الاسم الذي أطلقه التنظيم على أول إصدار لجناحه الليبي في أواخر شهر أكتوبر 2014، مستنداً إلى تعليق المتحدث السابق باسم التنظيم، أبو محمد العدناني، الذي قتل بغارة أميركية شمالي حلب عام 2016، على تشكيل التحالف الدولي بقيادة واشنطن لطرده من المدن التي احتلها في العراق وسورية، ووصف فيها مقاتلي التنظيم بأنهم «أصحاب الأقدام الثقيلة»، في إشارة إلى صعوبة انتزاع التنظيم من هذه المناطق بشكل نهائي.

وبحسب بيانات رسمية للسلطات العراقية، فقد تركزت هجمات التنظيم خلال الأسبوعين الماضيين في الأنبار وكركوك وصلاح الدين وديالى وغرب نينوى وبغداد، كان أعنفها في كركوك والعاصمة، تحديداً بلدة الرضوانية غربي بغداد، التي راح ضحيتها 12 عنصراً من الأمن وقوات «الحشد العشائري».

في السياق، أكد مسؤول عسكري في بغداد أن اعتداءات التنظيم في الفترة الأخيرة كانت «منسقة وليست عشوائية»، كاشفاً في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «أفراد الحشد العشائري تصدروا قائمة المستهدفين بالهجمات التي نفذها داعش بالأسابيع الماضية. وهذا ما يجعل الكثير من الهجمات تتخذ طابعاً ثأرياً أو انتقامياً، خصوصاً أن التنظيم يعتبر مقاتلي العشائر مسؤولين عن خسارة نفوذه السابق بمناطقهم، ويهدد أي فرصة مستقبلية باستعادتها بالوقت ذاته».

وحول سبب تصاعد الهجمات، أقرّ المسؤول ذاته بأن أسباباً عدة تقف خلفها، من بينها عدم تعاون قوات النظام السوري بالمناطق التي تنتشر فيها على الحدود العراقية، وتسلل عناصر من «داعش» باستمرار للصحراء العراقية، فضلاً عن وجود الفصائل المسلحة القريبة من إيران. وهو ما أثّر سلباً على مسألة تعاون المواطنين مع قوات الأمن، بفعل الانتهاكات والمخالفات التي يرتكبها أفراد تلك الفصائل في المناطق الشمالية والغربية. كما أن اعتماد قيادات أمنية وعسكرية ميدانية على المخبر السري أثبت فشله، مع اعتقال ثلاثة مخبرين بتهمة «البلاغ الكاذب»، ما أدى إلى إطلاق سراح معتقلين ظهرت براءتهم.

وأضاف أنه مع مرور الوقت عاود التنظيم تأمين تواصله مع عناصره وخلاياه الذين تفرقوا منذ نهاية عام 2017، حتى أن «تعدد القوات والفصائل المسلحة والجهات الأمنية، التي تصل في بعض المدن لأكثر من 5 تشكيلات ولكل تشكيل قيادة وأمر، أمر صبّ في صالح التنظيم لا العكس». واعتبر أن «لجوء التنظيم إلى عمليات القنص والكمائن السريعة، يعتبر أخطر تهديد بالوقت الحالي على الملف الأمني، الذي يدخل بما يمكن وصفه عملية استنزاف ومحاولة إبقاء الأوضاع في بعض المدن بحالة اللا استقرار والاستنفار الدائم، تحسباً لمثل هذه الهجمات».

وسبق لرئيس جهاز مكافحة الإرهاب، عبد الوهاب الساعدي، أن كشف يوم الاثنين الماضي، عن معلومات متوفرة لديهم، تؤكد تحرك زعيم «داعش» أبو إبراهيم القرشي بين العراق وسورية، خصوصاً في المناطق الحدودية، متخفياً ومنفرداً.

في المقابل، تحدث عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان، بدر الزيادي عن «عودة النشاط بصورة واضحة لجيوب إرهابية»، مطالباً بتكثيف الجهد الاستخباراتي للسيطرة على تلك الجماعات. وحمّل في إيجاز صحافي قدمه يوم الثلاثاء الماضي، «الجهات الاستخباراتية» المسؤولية عن تصاعد تلك الهجمات. من جهته، اعتبر المتحدث باسم قيادة العمليات المشتركة في بغداد اللواء تحسين الخفاجي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «الوضع الأمني والعسكري تحت سيطرة القطعات الأمنية العراقية، وما يحصل من هجمات هنا وهناك الهدف منها عرقلة العمليات العسكرية والأمنية، للاحقة عناصر داعش والخلايا النائمة لهذا التنظيم».

وعلى الرغم من عدد الضحايا المتصاعد للاعتداءات، إلا أن الخفاجي اعتبر الهجمات صغيرة وغير مؤثرة على الوضع الأمني بصورة كبيرة، مشيراً إلى أن «التنظيم يريد القول من خلال تلك الهجمات أنه ما زال موجوداً». وشدّد على أن «العمليات العسكرية مستمرة وتحقق أهدافاً على الأرض، وعناصر داعش محاصرون، ولا يمكنهم التحرك. لهذا السبب يحرّكون بعض الخلايا من أجل إحداث خروقات أمنية، تؤدي إلى فتح بعض الثغرات لهم، لكنهم لم ينجحوا في ذلك».

في المقابل، اعتبر عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان علي الغانمي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن طرق محاربة تنظيم «داعش» يجب أن تتغير، من خلال الاعتماد على الجهد الاستخباراتي، بدلاً من العمليات العسكرية الضخمة. ولفت إلى أن مسلحي التنظيم «دائماً ما يستخدمون بعض الثغرات، الممكن حصولها في بعض المناطق، لشنّ هجمات على قوات الأمن أو المواطنين. ولهذا يجب إجراء تغييرات شبه دورية للقيادات الأمنية والعسكرية، فتغيير الدماء أمر مهم في منع أي ثغرات أمنية وعسكرية، خصوصاً أن كل قائد عسكري يختلف عن الآخر. بالتالي فإن تغيير الخطط أمر مهم جداً لإفشال أي مخطط».

لكن المحلل أحمد النعيمي لم يستبعد وجود من يفسح المجال لمثل هذه العمليات أو يغض الطرف عن تحركات عناصر «داعش» لغايات سياسية معروفة. وأضاف في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه «كلما تصاعدت المطالبة بإخراج المليشيات من المدن الشمالية والغربية وتسليم الأمن للجيش والشرطة، عادت العمليات على نحو أشد. ومن خلال غطاء العمليات تنفذ المليشيات عمليات توسع ومد نفوذ، تحت حجج محاربة الإرهاب، وفيها تتم عمليات قمع وانتهاكات، لذا يجب عدم إغفال أن عودة مثل هذه العمليات يصب في صالح المليشيات، التي من دونها ستنتفي أصلاً حجة وجودها بالمدن المحررة وكل العراق». ونوّه إلى أن من الملاحظ أنه «بعد كل عملية باتت الأحزاب والقوى السياسية والفصائل المسلحة بدلاً من أن تندد بها كما جرت العادة، تذهب إلى التشهير بحكومة (مصطفى) الكاظمي واتهامها بالفشل في إدارة الملف الأمني وسوء المعالجات الميدانية، وهذا ما يجعل ورقة داعش لبعض الجهات قابلة للتوظيف ولو على حساب أرواح العراقيين».

اعتقلت القوات العراقية 200 عنصر من «داعش» في شهرين (الأناضول)

تزامن تصعيد العمليات مع عودة نشاط «مؤسسة الفرقان»

اعتداءات التنظيم أخيراً كانت منسقة وليست عشوائية

صالح: مستمرون بمحاربة الإرهاب

اعتبر الرئيس العراقي برهم صالح (الصورة)، أمس الخميس، أن الحرب على الإرهاب لا تزال مستمرة، مؤكداً ضرورة التكاتف الدولي ضد التنظيمات المتشددة. وأشار صالح، خلال لقائه المستشار في وزارة الدفاع البريطانية جون لوريمر، إلى أن «قوات الأمن العراقية تمكنت من هزيمة داعش، ولكن بعض الخلايا تسعى إلى تهديد أمن واستقرار المواطنين. كما أن الأجهزة الأمنية وبالتنسيق مع التحالف الدولي تواصل ملاحقة الإرهابيين».

تقرير

استفاقة لـ«داعش» في البادية

ازداد نشاط خلايا «داعش» في البادية، بعد فترة كمون مر بها التنظيم مع سقوط آخر معقل له في سورية. وهناك أسباب واعتبارات عدة تساعد «داعش» على تكثيف هجماته

أمين العاصي

ارتفعت وتيرة الهجمات التي تشنها خلايا نشطة تابعة لتنظيم «داعش» على قوات النظام السوري ومليشيات تساندها في البادية السورية مترامية الأطراف، ما يشير إلى أنّ التنظيم، الذي يتّخذ من هذه البادية ميدان تحرك رئيسيا، تجاوز مرحلة الكمون التي مرّ بها منذ بدايات عام 2019، عندما سقط آخر معقل له في سورية.

وأكدت مصادر محلية وشبكات إخبارية مقتل قائد «الفوج 137» في قوات النظام، العميد بشير سليم إسماعيل، مع مجموعة من عناصره، نتيجة اشتباكات مع عناصر من تنظيم «داعش» أول من أمس الأربعاء، في بادية دير الزور. وأشارت إلى أنّ الضابط القتيل كان يلقّب بـ«أسد الصحراء»، وكان يقوم بعملية تمشيط جنوب مدينة الميادين جنوب شرقي مدينة دير الزور، فوقع في كمين أعده التنظيم. ويعدّ إسماعيل الشخصية الأبرز في قوات النظام وحلفائها التي تلقى مصرعها على يد تنظيم «داعش» منذ مقتل الجنرال الروسي فياتشيسلاف جلادكيخ الذي شغل قيادة «الفرقة 36» في الجيش الروسي، وقائد قوات الدفاع الوطني في الميادين، محمد تيسير الظاهر، مع أربعة من عناصره، في انفجار عبوة ناسفة قرب حقل «التيم» النفطي شرقي دير الزور في أغسطس/آب الماضي.

وازداد نشاط خلايا «داعش» المتنقلة في البادية السورية في الآونة الأخيرة، ما يشي بأنّ التنظيم تجاوز مرحلة كُمون مرّ بها منذ بداية عام 2019 عندما سقط آخر معقل له في سورية وهو بلدة الباغوز في ريف دير الزور الشرقي، ليس بعيداً عن الحدود السورية العراقية، على يد «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) بدعم جوي من التحالف الدولي بقيادة واشنطن. ونحرت أخيراً مجموعة من «داعش» خمسة من عناصر مليشيا «القاطرجي» التابعة للنظام السوري، كانوا يقودون صهاريج محملة بالنفط آتية من مناطق سيطرة «قسد»، شمال شرقي البلاد، باتجاه منطقة خاضعة لسيطرة النظام. ووفق مصادر محلية، نصب التنظيم كميناً على الطريق الذي يصل الرقة بحماة على أطراف البادية السورية، واحتجز عدداً من السائقين ذبح بعضهم، بينما لا يزال مصير البعض الآخر مجهولاً.

وكان التنظيم شنّ منذ أكثر من أسبوع هجوماً مباغتاً على منطقة سد أبو فياض شرقي مدينة سلمية بريف حماة الشرقي، ما أدى وفق «المرصد السوري لحقوق الإنسان» إلى مقتل 21 من قوات النظام والمليشيات الموالية لها. وبحسب المصدر ذاته، بلغت حصيلة القتلى على يد التنظيم منذ أواخر مارس/آذار من العام الماضي وحتى الأربعاء الفائت، 986 من قوات النظام والمسلحين الموالين لها من جنسيات سورية وغير سورية، من بينهم اثنان من الروس على الأقل، بالإضافة لـ140 من المليشيات الموالية لإيران من جنسيات غير سورية. وأشار إلى أنّ التنظيم شنّ هجمات وكان مسؤولاً عن تفجيرات وكمائن في غرب الفرات وبادية دير الزور والرقة وحمص والسويداء. كما وثّق «المرصد السوري» مقتل 4 مدنيين عاملين في حقول الغاز و11 من رعاة الأغنام وامرأة، في هجمات «داعش»، بينما وثّق مقتل 532 من عناصر التنظيم خلال الفترة ذاتها.

ويتحرك «داعش» في منطقة جغرافية واسعة تمتدّ من ريف حماة الشرقي غرباً إلى بادية محافظة الرقة، بدءاً من منطقة أثريا وصولاً إلى منطقة الرصافة. كما ينشط التنظيم في قلب البادية السورية في محيط بلدة السخنة إلى الشمال الشرقي من مدينة تدمر وصولاً إلى بادية دير الزور الواسعة. ولا توجد إحصائيات يمكن الركون إليها لعدد عناصر التنظيم في البادية، ولكن المعطيات تشير إلى أنهم ربما عدة آلاف يتخذون من جبال متوسطة الارتفاع أماكن اختفاء وتمركز وانطلاق لتنفيذ هجمات أو نصب كمائن لارتال قوات النظام والمليشيات المساندة التي تعبر هذه البادية التي تعادل نحو نصف مساحة سورية، أي أكثر من 80 ألف كيلو متر مربع، وموزعة إدارياً بين محافظات الرقة ودير الزور وحماة وحمص وريف دمشق، والسويداء في جنوب سورية. في السياق، أشار مدير مركز «الشرق نيوز» فراس علاوي، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أنّ تنظيم «داعش» في سورية

فراس علاوي: التنظيم جهّز مستودعات أسلحة في البادية

«لم ينته بعد، على الرغم من إعلان أطراف عدة أنه لم يعد له وجود حقيقي في البلاد». وأوضح «غير التنظيم استراتيجية القتال من حرب صدامية إلى حرب عصابات وخلايا نائمة، وقد دعا زعيم التنظيم السابق أبو بكر البغدادي قبيل مقتله، إلى ما يسمى الولايات الأمنية». وأشار علاوي إلى أنّ التنظيم «لا يزال يحتفظ بفاعلية حقيقية على جانبي الحدود السورية العراقية»، مضيفاً: «هناك طرق إمداد تربط العراق مع سورية لا تزال تحت سيطرة داعش، وخصوصاً ما بين غربي العراق والبادية السورية».

ورأى أنّ «هناك منفعة للإيرانيين من نشاط تنظيم داعش في منطقة سيطرة قوات قسد في شرقي نهر الفرات، لإشاعة الفوضى وعدم الاستقرار»، مضيفاً: «وفي المقابل، هناك منفعة للتحالف الدولي من عودة نشاط التنظيم في البادية السورية لخلق حالة من الخوف وعدم ترسيخ السيطرة الروسية والإيرانية على المنطقة». ولفت إلى أنّ «خلايا داعش تملك أسلحة خفيفة ومتوسطة»، مشيراً إلى أنّ التنظيم قبيل انسحابه من عمق الجغرافيا السورية وخصوصاً من شرق سورية، «جهّز مستودعات أسلحة في البادية، وخطوط إمداد بين سورية والعراق، وهي ما تساعده على الحركة والنشاط».

ورأى علاوي أنّ «قطع الطرق، والسيطرة على مستودعات أسلحة لقوات النظام، والسطو على القوافل التجارية كما شهدنا منذ أيام من خلال قتل واختطاف عناصر من مليشيا القاطرجي التي تنقل النفط والحبوب من مناطق قسد إلى مناطق النظام، من وسائل إنعاش التنظيم، وربما نشهد عمليات أوسع نطاقاً في الأيام المقبلة، غايتها ابتزاز هذه المليشيا لتمويل التنظيم مادياً».

كلّف «داعش» هجماته ضد قوات النظام بالبادية (فرانس برس)

رصد

ليبيا: ضغط أوروبي وأميركي دعماً للأمم المتحدة

رمى الاتحاد الأوروبي وأميركا بثقلهما خلف الأمم المتحدة، بهدف زيادة الضغوط على الأطراف الليبية لتقديم مزيد من التنازلات

طرابلس ـ العربي الجديد

رفعت أوروبا وأميركا من ضغوطهما على المسؤولين في ليبيا، عبر درس الأولى خطة للمشاركة بمراقبة وقف إطلاق النار، فيما مرر مجلس النواب الأميركي قانوناً لدعم استقرار البلاد ومعاقبة من يؤجّجون الصراع فيها.

وقال دبلوماسي ليبي رفيع المستوى، لـ«العربي الجديد»، إنّ وزراء دفاع الاتحاد الأوروبي سيناقشون، في جلسة خاصة اليوم الجمعة، إمكانية بناء خطة أوروبية، يعمل من خلالها الاتحاد بالتنسيق مع الأمم المتحدة على مراقبة وقف إطلاق النار في ليبيا، والمساهمة في تنفيذ بنود الاتفاق العسكري الليبي الموقع في جنيف في 23 أكتوبر/تشرين الأول الماضي.

وأوضح الدبلوماسي أن البعثة الأممية أبلغت أعضاء اللجنة العسكرية المشتركة في اجتماعات سابقة بأنّ فريقاً أوروبياً سيساعدهم في تنفيذ بنود وقف إطلاق النار، مشيراً إلى أنّ وفداً أوروبياً زار طرابلس وبنغازي، أخيراً، للاطلاع على وجهات النظر الليبية، وفيما لم تتحدث قيادة مليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر، في شرق البلاد، عن زيارة أوروبية لحفتر، أصدرت وزارة دفاع حكومة «الوفاق» في طرابلس، بياناً مطولاً إثر لقاء وزير الدفاع صلاح الدين النمروش بوفد أوروبي، مكون من رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى ليبيا خوزيه ساديل، وقائد عملية «إيريني» فابيو أوغستين، في مقر وزارته بطرابلس. وندد البيان بـ«المواقف السلبية للاتحاد الأوروبي تجاه ليبيا»، خصوصاً دعم بعض الدول الأوروبية لحفتر وليمليشياته أثناء هجومه العسكري على العاصمة.

وكان مجلس النواب الأميركي صوت، أمس الأول، بالموافقة على «قانون استقرار ليبيا»، الذي يشدد على ضرورة إنجاح الحل السياسي ودعم الجهود الأممية في ليبيا. وقال رئيس اللجنة الفرعية التابعة للجنة الشؤون الخارجية المعنية بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا النائب تيد دويتش إن «قانون استقرار ليبيا» يهدف إلى «دعم الدبلوماسية وتقديم المساعدة، ودعم الانتخابات». وأضاف، في تغريدة، أن القانون يهدف أيضاً إلى «معاقبة أولئك الذين يؤجّجون الصراع، وتأكيد اهتمام الكونغرس بتحقيق الاستقرار في ليبيا وإحلال السلام لجميع الليبيين».

واعتبر الباحث الليبي في العلاقات الدولية مصطفى البرق، أن مجمل المستجدات الدولية تصب في صالح دعم جهود البعثة الأممية، وتشير إلى تغير واضح في الموقف الدولي يتجه لممارسة مزيد من الضغوط على قادة المشهد في ليبيا، دفعاً لهم لتقديم المزيد من التنازلات من أجل حلحلة ملف البلاد المتأزم. ولفت البرق، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إلى أنّ الأنباء الواردة من باريس التي تستقبل وزير الداخلية فتحي باشاغا تشير إلى تغير واضح في الموقف الفرنسي شديد الاتصال بمستجدات الملف الليبي.

البرق: الهواجس الأميركية تتعلق بالوجود الروسي في ليبيا

وقال البرق «رغم عدم وضوح الأوضاع في البيت الأبيض والرئيس الجديد، إلا أن الرؤية الأميركية في الملف الليبي تبدو ثابتة، فهواجسها تتعلق بالوجود الروسي في ليبيا، ولذا فهي ماضية في الضغط على قادة الأطراف للقبول بالجهود الأممية». واعتبر أنّ قانون دعم استقرار ليبيا الأميركي سيشكل أهم الضوابط على قادة الأطراف الليبية كونه يدعو لفرض عقوبات على معرقلي الحوار. ورأى أن استقبال باريس لباشاغا، المعروف بقربه من أنقرة واتفاقاتها مع حكومة «الوفاق» التي أثارت غضباً فرنسياً، «يعني وجود جديد في كواليس الملف الليبي الدولية والإقليمية، يشير إلى إمكانية اتفاق الكلمة الدولية على حل سياسي في ليبيا». وقلل البرق من شأن قرار ديوان المحاسبة إحالة رئيس حكومة الوفاق فائز السراج مع تسعة موظفين حكوميين آخرين إلى مكتب النائب العام للتحقيق في «مخالفات في صندوق التأمين الصحي العام»، مؤكداً أنّ القرار «لا يعكس أكثر من حجم الصراعات داخل أروقة حكومة الوفاق ومؤسسات الدولة في طرابلس»، لكنه رأى في لقاء وزراء دفاع الاتحاد الأوروبي، مؤشراً آخر على الإصرار على تطبيق الحل في ليبيا من خلال تسوية الوضع العسكري والضغط باتجاه الحل السياسي.

من جانبه، رأى المحلل السياسي الليبي مروان ذويب، أنّ الموقفين الأوروبي والأميركي يبدوان في تكامل في اتجاه إقصاء تركيا وروسيا عن الساحة الليبية. واعتبر أنّ «الموقف الأوروبي بضرورة المشاركة في تنفيذ بنود الاتفاق العسكري الليبي تستهدف في الأساس ملف المقاتلين الأجانب لدى الطرفين، سواء الروس أو الحلف التركي مع الحكومة في طرابلس، يسانده موقف أميركي متقدم من خلال قانون الكونغرس يستهدف بشكل مباشر الوجود الروسي». ولفت ذويب، في حديثه لـ«العربي الجديد»، إلى أنّ المشهد «لا يزال مفتوحاً على كل الاحتمالات، نحو نجاح أممي في وقف الصراع أو المزيد من الخلافات الدولية».

وحول مساعي مجلس النواب في طبرق لتوحيد صفه، رأى البرق أنّ «الجلسة المرتقبة تبدو خارجة عن شرعية رئاسة المجلس في طبرق وطرابلس، ما يعني إمكانية خلق جسم نيابي جديد يضاف للسابقين»، لافتاً إلى أنّ تصريحات عضو مجلس النواب المنعقد بطبرق جبريل الزوي ركزت على الاعتراض على أعضاء طاقم الحوار، رغم أن ثلثهم ممثلون عن مجلسي النواب والدولة. وكان الزوي أعلن أن عدداً من أعضاء مجلس نواب برلمان طبرق يستعدون لعقد «جلسة مكتملة النصاب» في مدينة غدامس الأسبوع المقبل.

وفي مؤشر على تزايد انقسامات الأطراف الليبية، رأى البرق أنّ زيارة باشاغا لباريس «تتصل بمساعيه لحشد الدعم له لتولي منصب بارز في السلطة الجديدة، بالتوازي مع قرارات تصدر في طرابلس تسعى لإقصاء السراج سريعاً والزج به في معارك مع القضاء، وكلها مستجدات تتصل بالجولة الثانية المنتظرة لملتقى الحوار السياسي التي يرجح أنها ستواجه عراقيل أكثر من السابقة».

تفكر أوروبا بالمشاركة بعراقية وفق أطلاق النار (عبدالله دوما/فرانس برس)

شرق غرب

لبنان: عون يدعو لتصحيح «الخط الأزرق»

أبلغ الرئيس اللبناني ميشال عون، أمس الخميس، قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان «يونيفيل» الجنرال ستيفانو دل كول، أن ترسيم الحدود البحرية يتم على أساس الخط الذي ينطلق برّاً من نقطة رأس الناقورة، استناداً إلى المبدأ العام المعروف بالخط الوسطي، من دون احتساب أي تأثير للجزر الساحلية الفلسطينية المحتلة. ودعا عون إلى تصحيح «الخط الأزرق» (خط الانسحاب الذي رسمته الأمم المتحدة بين لبنان وفلسطين المحتلة بعد انسحاب الاحتلال الإسرائيلي عام 2000)، ليصبح متطابقاً مع الحدود البرية المعترف بها دولياً.

(العربي الجديد، فنا)

أستراليا تقرّ بقتلها 39 أفغانيا

أقرّ قائد الجيش الأسترالي، أنغوس كامبل (الصورة)، أمس الخميس، بوجود أدلة موثوق بها، على أن جنوداً من القوات الخاصة الأسترالية «قتلوا بشكل غير قانوني» ما لا يقلّ عن 39 أفغانياً من المدنيين أو الأسرى. وأوصى بإحالة هذه القضايا إلى مدّع عام عُيّنته كانبيرا للتحقيق في جرائم حرب محتملة.

(فرانس برس)

محادثات أفغانية بإكستانية في كابول

التقى الرئيس الأفغاني محمد أشرف غني، أمس الخميس، رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان، في كابول، وبحثا تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين. وقال المتحدث باسم الرئاسة الأفغانية صديق صديقي، إن «الزيارة تركز في الأساس على العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدولتين، ولكن بالنظر إلى التغيّرات في سياسة باكستان الأخيرة إزاء القضية الأفغانية يتوقع اتخاذ خطوات عملية بصدد عملية السلام الأفغانية أيضاً».

(العربي الجديد، فنا)

«العفو الدولية» تدعو للضغط على السعودية

دعت منظمة العفو الدولية، أمس الخميس، عبر «تويتر» قادة دول مجموعة «العشرين» إلى الضغط على السلطات السعودية لإطلاق سراح «نشطاء وناشطين شجعان» يقبعون خلف القضبان في المملكة. وأعادت التذكير بأن 13 مدافعة عن حقوق المرأة هن قيد المحاكمة في السعودية، بسبب نشاطهن في مجال حقوق الإنسان. وتستضيف السعودية، عبر الاتصال المرئي غداً السبت وبعد غد الأحد، قمة مجموعة العشرين.

(الأناضول)

الصين تهاجم «العيون الخمس»

انتقد المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية تشاو ليجيان (الصورة)، أمس الخميس، بياناً بشأن هونغ كونغ أصدرته مجموعة «العيون الخمس» الاستخباراتية، وتضمّ الولايات المتحدة، وبريطانيا، وأستراليا، وكندا، ونيوزيلندا، وأبدت فيه قلقها إزاء فرض الصين قواعد جديدة تهدف إلى «استبعاد» المشرعين المنتخبين في هونغ كونغ. وقال «بغض النظر عما إذا كان لديهم خمس عيون أو 10 أعين، إذا تجرأوا على الإضرار بسيادة الصين وأمنها ومصالحها التنموية، فعليهم الحذر من أن تطرف أعينهم ويصيبها العمى».

(أسوشييتد برس)

الغلاف

أثمرت جهود دونالد ترامب في زرع بذور الشكّ لدى شريحة كبيرة من الأميركيين، وكذلك في أوروبا، من منظومة الديمقراطية العالمية والإعلام، ما يفسّر تصديق أميركيين فكرة «سرقة الانتخابات»

ترامب وبناء نظرية المؤامرة

تغذية الشعبوية عبر زرع الشكّ بالديمقراطية

ناصر السهلي

يمارس الرئيس دونالد ترامب، الخاسر وفق نتائج انتخابات الرئاسة الأميركية، في سعيه للبقاء في البيت الأبيض ولاية ثانية، لعبته المفضلة، ألا وهي تسويق نظرية المؤامرة، مراهناً على سجلّه الطويل في بثّ الأخبار الكاذبة لإقناع جمهوره. هذا الجمهور، ليس قليل العدد، والدليل تصويت أكثر من 70 مليون أميركي له في الاستحقاق الرئاسي، ولحاق الملايين بالرئيس الأميركي المثير للجدل على موقع «تويتر». ومما لا شكّ فيه، أن نواةً صلبة داخل معسكر اليمين المتشدد، في الولايات المتحدة وخارجها، تؤيد ما يذهب إليه هذا الرجل، في معرض ردوده وتفسيراته لأمورٍ وأحداث كثيرة، آخرها خسارته التصويت لصالح المرشح الديمقراطي جو بايدن، والتي يردّها إلى نظرية المؤامرة ذاتها، واتهام وسائل الإعلام بالكذب. هذه الردود، بثّ الأخبار الكاذبة لإقناع جمهوره، لا تهدف فقط إلى التشكيك بالانتخابات، بل تؤسس لواقع محلي وعالمي، سيفضي إلى بقاء الترامبية كنهج سياسي، يغرف منه ملايين المؤمنين بنظريات المؤامرة حول العالم، حتى بعد خسارة ترامب.

تحذير مبكر من ماكين

كان السيناتور الجمهوري الراحل، جون ماكين (الصورة) حذر مبكرا من خطورة الرئيس دونالد ترامب، الذي قال لمؤيديه اثر تنصيبه في البيت الابيض في 2017، ان الصحافة «عدو الشعب». فقد اعتبر ماكين ان الديكتاتورية تبدا عادةً بمحاربة وسائل الاعلام والصحافة. تحذيرات ماكين المبكرة منذ 2016، وهو الذي كان قياديا جمهوريا محبوبا، قامت على ادراك لعقلية ترامب، وخطورة ادعاءاته بحق الصحافة ووسائل الإعلام بشكل عام.

الحقائق البديلة

ولعلّ تأثير دونالد ترامب على ملايين البشر، بإشاعة «نظرية المؤامرة» وتسويق نفسه كـ«ضحية لوسائل الإعلام»، بالأمر الجديد في سياقه الأميركي، والغربي عموماً. وفي حالة ترامب تحديداً، فإنه دخل منذ العام 2011، أي قبل ترشحه للرئاسة بسنوات، بتأييد اليمين المتطرف، على خطّ التشكيك بأحقية باراك أوباما في رئاسة الولايات المتحدة. وتشير الأرقام بوضوح، إلى مدى تأثير هذا الخطّ على العقول، هو المبني على طريقة جوزيف غوبلز، وزير الدعاية السياسية في عهد الزعيم النازي أدولف هتلر. فقد أظهر استطلاع لمؤسسة «يوغوف»، نشرته مجلة «نيوزويك» الأميركية في العام 2017، أن نحو 51 في المائة من المستطلعة أراؤهم من الأميركيين المؤيدين للحزب الجمهوري، يصدقون أن أوباما لم يُولد حقاً في الولايات المتحدة، ووصلت نسبة الإيمان بذلك بين الديمقراطيين إلى 14 في المائة. وساهمت أيضاً حملة «بيرثر» (مكان الولادة) في ترسيخ نظرية المؤامرة، وبثّ لاسم ترامب، عبارات لم يتوقف عن ترديدها، على نسقّ «أخبار مزيفة»، و«استطلاعات مزيفة»، و«إعلام مزيف»، و«تقارير مزيفة». واستطاع ترامب، في سنوات قليلة، إقناع جمهور عريض بأن «المؤامرة» أمر حقيقي، وأنّ عليهم ألا يثقوا بوسائل الإعلام. وهو قد مُنح فرصاً كثيرة لإشاعة مثل هذه النظرية، التي تولد اليوم سجالاً وشكوكاً حول نتائج الانتخابات.

بقاء آل ترامب في المشهد

يحصد ترامب نتائج ما زرعه خلال العام الحالي، وربما قد يحصده في العام 2024، بعدما ذكرت تقارير أنه قد يترشح مجدداً بعد 4 سنوات لرئاسة أميركا. ومنذ أن بدأت قبيل الانتخابات الرئاسية الأخيرة، ببث 25 ألف كذبة وتضليل. وكان موقع «بزنس إنسايدر» قد وثّق قيام ترامب، قبيل توليه الرئاسة، بزرع بذور ادعاءاته حول المؤامرات، وهي البذور التي تتفتح اليوم براعمها بين أنصاره، على الرغم من أنها «مؤامرات مُتخيلة وغير حقيقية»، بحسب الموقع.

حربٌ على الإعلام

لم يتوقف تشكيك ترامب بالصحافة، وإطلاق صفة «الأخبار الكاذبة»، على كل ما لا يروق له مما تنشره ونشرته خلال السنوات الأربع الماضية. أما الهدف من ذلك، فهو تماماً الوصول إلى مشهد الاصطفاف، الذي ظهر جلياً إثر إعلان نتائج الانتخابات الأخيرة، مع فوز المرشح الديمقراطي بايدن بالرئاسة، إذ يبدو أن جمهوراً أميركياً عريضاً مؤمنٌ بأن «الرئيس على حق». وليست قصة ترامب مع وسائل الإعلام جديدة، فقد رصدت وسائل إعلام أميركية، بينها شبكة «سي أن أن»، إطلاقه خلال السنة الأولى من ولايته، اتهامات «الولادة» في ترسيخ نظرية المؤامرة، وبثّ جمهور عريض بأن «المؤامرة» أمر حقيقي، وأنّ عليهم ألا يثقوا بوسائل الإعلام. وهو قد مُنح فرصاً كثيرة لإشاعة مثل هذه النظرية، التي تولد اليوم سجالاً وشكوكاً حول نتائج الانتخابات.

تحاول عائلة ترامب خلق انطباع عن بقاء سلالته بالحكم

يخطط ترامب لعقد لقاءات مع جمهوره حتى بعد خسارته

تتكشف اتجاهات التصويت في الانتخابات الأخيرة، بدا واضحاً أن ترامب اختار الوقوف في منتصف دائرة نظرية المؤامرة، ليطلق النار على كل من لا يوافقه الرأي، كما حدث حتى مع قناته الإخبارية المفضلة، «فوكس نيوز». وتلفت بعض وسائل الإعلام الأميركي، إلى أن التشكيك بفوز بايدن بأصوات «غير قانونية»، وإشاعة جوّ «سرقة الانتخابات»، ربما يهددان في ترسيخ نهج ترامبي، قد يكون تمهيداً لسعي أحد ممثلي «آل ترامب» للعودة إلى الحكم في 2024. ومن الواضح أن استراتيجية «آل ترامب»، التي يساهم فيها بشكل حثيث كلّ من نجلي الرئيس، دونالد ترامب جونيور وإيريك، وكذلك زوجة الأخير لارا، من خلال بثّ الرسائل الحماسية لمؤيدي الرئيس، بهدف جمع ملايين الدولارات لخوض المعركة القانونية المتعلقة بالطعن بنتائج الانتخابات التي أظهرت فوز جو بايدن، هي استراتيجية لا تستهدف جمع المال لعائلةٍ ثريةٍ، بقدر ما تسعى إلى إقناع ملايين الأميركيين أن أصواتهم تمّت سرقتها من اليسار (الأميركي) المتطرف.

واجح ترامب، الذي وضعت منصة «تويتر» تنويهاً حول تغريداته «المضللة»، ويُطالب أنصاره بالسيطرة والرقابة على حرية الإعلام، عملية ضرب مصداقية هذا الإعلام، وساهم في ذلك أفرادٌ من أسرته، بدّوا وفقاً لتقارير، 30 مليون رسالة إلكترونية حول «سرقة الانتخابات». ولم يستثن من هجوم ترامب، إعلام يميني ومحافظ، كـ«فوكس نيوز» وموقع «ذا هيل» وصحيفتي «وول ستريت جورنال» و«نيويورك بوست»، بعد اعترافها جميعها بفوز بايدن. ويبدو واضحاً اليوم، أن سياسة السنوات الماضية، من استهداف للإعلام، هي غير منفصلة عن السياسة، ما أنتج حالياً حالة إنكار لخسارة ترامب لدى عشرات ملايين المصوتين له. إذ إن وسائل إعلام أميركية ترصد منذ بعض الوقت، حتى قبل الانتخابات، مساعي عائلة ترامب، لخلق انطباع عن «سلالة ترامب في الحكم»، عبر التبشير بمستقبلها لمصلحة دونالد ترامب جونيور في انتخابات 2024. ذلك ربما يعتبر أحد تفسيرات إصرار نواة ترامب على افتعال مشهد صاخب يزيد من بثّ شكوك وإثارة جدل وبلبلة إعلامية وفي الشارع، حول «سرقة الأصوات»، بما يعني التمهيد لشهد مستقبلي، ليس بالضرورة أن يكون دونالد ترامب متصدره، بل أحد أفراد أسرته، وهو أمر لم تستبعده مجلة «نيوزويك»، في أكتوبر/تشرين الأول الماضي.

ما هي المؤامرة؟

لعل تجييش «آل ترامب» للشارع، وبعضه يدعو إلى «إلغاء الصحافة»، يستدعي النظر ملياً في أسس ادعاء مؤامرة يشترك فيها الديمقراطيون. فترامب لم يخفِ إن وسائل إعلام أميركية ترصد منذ بعض الوقت، حتى قبل الانتخابات، مساعي عائلة ترامب، لخلق انطباع عن «سلالة ترامب في الحكم»، عبر التبشير بمستقبلها لمصلحة دونالد ترامب جونيور في انتخابات 2024. ذلك ربما يعتبر أحد تفسيرات إصرار نواة ترامب على افتعال مشهد صاخب يزيد من بثّ شكوك وإثارة جدل وبلبلة إعلامية وفي الشارع، حول «سرقة الأصوات»، بما يعني التمهيد لشهد مستقبلي، ليس بالضرورة أن يكون دونالد ترامب متصدره، بل أحد أفراد أسرته، وهو أمر لم تستبعده مجلة «نيوزويك»، في أكتوبر/تشرين الأول الماضي.

تشهد أميركا وعيا جديدا مقابل التطرف (Getty)

ما هي المؤامرة؟

لعل تجييش «آل ترامب» للشارع، وبعضه يدعو إلى «إلغاء الصحافة»، يستدعي النظر ملياً في أسس ادعاء مؤامرة يشترك فيها الديمقراطيون. فترامب لم يخفِ إعجابه، منذ وقت مبكر، بجماعة «كيو أنون»، التي صنفها مكتب التحقيقات الفيدرالي «أف بي آي» باعتبارها مجموعة راديكالية خطيرة، وقام ترامب في مناسبات عدة بإعادة تغريد ما بثته الجماعة. ومنذ العام 2015، بدا الرجل راسخاً في تأييده لنظرية المؤامرة، حيث ظهر في ديسمبر/كانون الأول من ذلك العام عبر البرنامج التلفزيوني «إنفو وورز»، مع منظر نظرية المؤامرة، اليكس جونز، ليشيد بسمعة الأخير باعتباره «مذهلاً» وتعهد له بالا «يخذله» أبداً. وسلّط تقرير لـ«فوكس نيوز» في يناير/كانون الثاني الماضي، الضوء على إيمان ترامب العميق بنظرية المؤامرة وسعيه لتعزيزها، واعتبار السياسيين المنافسين له «شياطين»، وهو ما يجد صداه لدى نسبة من مؤيديه من الطبقات الفقيرة وغير المتعلمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الهواة الصلبة من مؤيدي ترامب تؤمن أن مؤامرة عالمية تحدث، للتغطية على «محاربة الرئيس (ترامب) لعصابات استغلال الأطفال جنسياً»، ووفق اعتقادهم، فإن هذه المؤامرة تجري بمشاركة سياسيين ديمقراطيين، من بينهم هيلاري كلينتون وأوباما، وعموم اليسار الأوروبي.

من الملفت أن الحملة التي أطلقت بعنوان «أوقفوا السرقة (للأصوات)»، وجدت من يروج لها أوروبياً، من طرف يميني شعبوي متطرف، كان أخذ جرعة دعم قوية إثر فوز ترامب بالرئاسة الأميركية قبل 4 سنوات، وكذلك من طرف حتى بعض العرب، المسوقين لنظريات غريبة جداً، منها اتهامات لأميركيين عرب بتزوير الانتخابات ومشاركة «الإسلام السياسي» في ذلك. وعزّزت السنوات الأربع الماضية من عمر الترامبية، خطاب اليمين الشعبوي المتطرف في الغرب عموماً، حتى بات الأخير، ومستشارون سابقون له، ملهمين لشعبويي أوروبا، للقيام بعمليات تضخيم انتهجها معسكرهم، وقلب للحقائق إلى «أخبار مضللة»، مع قلب الأخبار الكاذبة التي يطلقها ترامب وغيره إلى «حقائق». هذا الأمر يستفيد منه معسكر ترامبي يصعب إنكار وجوده، للتجييش المحلّي، وبثّ تشكيك عالمي أيضاً في مبادئ النظام الديمقراطي العالمي، ما تبدى بشكل خاص في تهكم مؤيدي أنظمة ديكتاتورية على الديمقراطية والحقوق.

على المقلب الآخر، يشعر سياسيون أميركيون وأوروبيون بقلق من مخاطر ترسيخ الترامبية في الديمقراطيات الغربية، ولعل إسراع العديد منهم إلى تهنئة جو بايدن، والإعراب عن تمنياتهم بعودة العلاقة على ضفتي الأطلسي إلى طبيعتها التحالفية السابقة لفترة ولاية ترامب في البيت الأبيض، يعكسان الخشية مما تثيره نظرية المؤامرة وخلق اصطفافات حادة في مجتمعاتهم، خصوصاً في ما يرتبط بنظرية «التفوق العرقي الأبيض»، التي يسوقها المتطرفون، بحجة مواجهة مؤامرة «الاستبدال (أو الإحلال) العظيم». وتشكل هذه النظرية، بحسب قراءات سياسية وإعلامية أميركية، وغربية عموماً، أسس التطرف العرقي الأبيض وفكرة فرض «التفوق الأبيض»، وما يستتبعها من نشوء حالة تسلح و«تجهز»، بمجموعات متعددة تؤمن أن «الدولة لن تكون قادرة على تقديم الحماية». وقد تأسست فعلاً مجموعات في الولايات المتحدة وأوروبا تحت مسمى «التجهز» للأيام التي ستدخل فيها المجتمعات الغربية في حروب عرقية، دفاعاً عن بقاء «العرق الأبيض». ويتخذ بعض المحللين من النموذجين المجري والبولندي في التضييق على الإعلام والحريات، أمثلة، في مجاراة نمط ترامب، وهو ما كانت حذرت منه صحف أوروبية منذ سنوات.

وإضافة إلى التهنئة الأوروبية لبايدن، فقد سارعت أيضاً وجوه بارزة من المعسكر الجمهوري الأميركي، مثل الرئيس الأسبق جورج بوش الابن، والمرشح الرئاسي السابق ميت رومني، والسيناتورة في مجلس الشيوخ ليزا موركوفسكي، لتهنئة المرشح الديمقراطي بفوزه، على أمل وقف خطاب التشكيك بالديمقراطية الأميركية، خصوصاً مع ورود تقارير عن عزم ترامب الذهاب إلى لقاءات جماهيرية مع مؤيديه. وتحدث موقع «أكسيوس» في تقرير له نشر يوم الأحد الماضي، عن مخططات لترامب لعقد مثل هذه اللقاءات، التي يخشى بعض الجمهوريين أن تؤدي إلى عنف وصدامات، مع استمرار أنصار الرئيس الخاسر بالتلويح بسلاح التشكيك بالنتائج، بوجه المعسكر المنافس. واستدعى ظهور مؤيدين لترامب شاهرين سلاحهم، الطرف الآخر للتحشيد أيضاً، ما يضفي شكوكاً على قدرة بايدن على إعادة توحيد الشعب الأميركي، وعلى العملية الديمقراطية بشكل عام.

بناء على كلّ ذلك، فإن معارضة نتائج انتخابات الرئاسة الأميركية لم تأتِ من فراغ، بل قامت على فرضيات وتخمينات تعتبرها وسائل إعلام أميركية وأوروبية «مضطربة للغاية»، وتهدف إلى الدفع بقوة نحو أجندة سياسية محددة الأهداف، لتدعيم مواقع المؤمنين بجدية أن «العرق الأبيض يتعرض عملياً لمؤامرة»، ما يستدعي التسلح ونشوء سياسات متشددة للحد من تنفيذها. ولم يُطلق ترامب ومعسكر اليمين المتطرف، الحملة ضد حركة محاربة الفاشية، «أنتيفا»، من فراغ، لكن رفع متظاهرين محتقنين بخسارة ترامب، شعارات «لا للفاشية»، يعني أيضاً أن أميركا تشهد متغيرات على صعيد وعي أجيال جديدة، مقابل نمو الشعبوية المتطرفة.

ولاية جديدة لبيلوسي

أعاد النواب الديمقراطيون في الكونغرس الأميركي انتخاب نانسي بيلوسي (80 عاماً) رئيسة لمجلس النواب لولاية جديدة، مساء أول من أمس الأربعاء، لتكون أقوى شخصية في الكونغرس خلال ولاية الرئيس المنتخب جو بايدن المرتقبة. وهنأ المجمع الانتخابي الديمقراطي في تغريدة على «تويتر» بيلوسي «التي سمّاها الديمقراطيون مجدّداً لتكون قائدتنا الشجاعة ورئيسة مجلس النواب الـ117». وبيلوسي هي خصم رئيسي لدونالد ترامب.

إثيوبيا تتهم مدير «الصحة العالمية» بدعم تيغراي بالسلاح

على وقع استمرار المعارك في إقليم تيغراي الإثيوبي، بدا لافتاً اتهام أديس أبابا للمدير العام لمنظمة الصحة العالمية تيدروس أدهانوم غيبريسوس بدعم مسلحي الإقليم

بعد أكثر من أسبوعين على اندلاع الحرب في إقليم تيغراي الإثيوبي، بين جيش إثيوبيا و«جبهة تحرير شعب تيغراي»، اتهم قائد الجيش الإثيوبي برهانو جولا، أمس الخميس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية تيدروس أدهانوم غيبريسوس، أبرز الشخصيات العالمية المتحدّرة من تيغراي، بالضغط لصالح الإقليم ومساعدة سلطاته في الحصول على الأسلحة. وقال قائد الجيش في مؤتمر صحافي لدى حديثه عن مدير عام المنظمة الأممية: «لقد عمل في دول مجاورة لإدانة الحرب، عمل لصالحهم للحصول على الأسلحة». وأشار إلى أن تيدروس «لم يوفر جهداً» لمساعدة «جبهة تحرير شعب تيغراي». ولفت إلى أن المسؤول العالمي «جزء من هذا الفريق (جبهة تحرير شعب تيغراي)»، مضيفاً: «ماذا تتوقعون منه؟ لا تتوقع منه أن يقف إلى جانب الشعب الإثيوبي ويدينهم (أعضاء الجبهة)». ورفض متحدث باسم منظمة الصحة العالمية، التعليق على الاتهام الموجه إلى تيدروس، الذي كان وزيراً للصحة في حكومة ائتلافية بقيادة «جبهة تحرير شعب تيغراي» بين عامي 2005 و2012 ووزيراً للخارجية بين عامي 2012 و2016، قبل تسلّمه منصب المدير العام لمنظمة الصحة العالمية عام 2017، أي قبل عام واحد من وصول أبي أحمد إلى السلطة.

من جهتها، ذكرت الحكومة الإثيوبية، المفوضية، في بيان، إن الموقوفين «ضالعون في الهجوم قبل أسبوعين على القيادة الشمالية للجيش الإثيوبي وما أعقبه من أعمال تخريب».

وسبق لأديس أبابا أن ألقت القبض على 17 ضابطاً بتهمة «الخيانة والتواطؤ» مع الجبهة نفسها في 11 نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي. واتهمت السلطات الضباط بتهيئة «أرضية خصبة» للمجلس العسكري لـ«جبهة تحرير شعب تيغراي»، بهدف تنفيذ هجوم على قوات الدفاع الوطني، من خلال قطع أنظمة الاتصال بين القيادة الشمالية والقيادة المركزية.

ويأتي هذا، الحائز على جائزة نوبل للسلام العام الماضي، الجبهة التي هيمنت على السلطة لثلاثة عقود قبل توليه منصبه في 2018، بالسعي لزعزعة حكومته. وأسفرت العملية العسكرية التي بدأت في 3 نوفمبر الحالي، أسبوعها الثالث، وسط إصرار رئيس الحكومة على «ضرورتها» لإعادة القانون والنظام إلى البلاد. وأودى الصراع بحياة المئات وتسبب في نزوح نحو 30 ألفاً إلى السودان المجاور، وأثار شكوكاً في قدرة أبي على الجمع بين الفصائل العرقية في ثاني أكبر دولة أفريقية سكاناً، قبل الانتخابات العامة في العام المقبل، بعد أن كانت مقررة في 29 أغسطس/ آب الماضي، وتم تأجيلها بسبب تفشي وباء كورونا.

وإلى ذلك، دعا أنتوني بلينكن، مستشار السياسة الخارجية للرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن، إلى توفير حماية أكبر للمدنيين. وكتب بلينكن على «تويتر»: «نشعر بقلق بالغ إزاء الأزمة الإنسانية في إثيوبيا وتقارير العنف العرقي المستهدف والخطر الذي يكتنف السلام والأمن بالمنطقة. على جبهة تحرير شعب تيغراي والسلطات الإثيوبية اتخاذ خطوات عاجلة لإنهاء الصراع وتمكين العملية الإنسانية وحماية المدنيين».

(فرانس برس، رويترز، الأناضول)

تصرّ جبهة تحرير شعب تيغراي على عدم سقوط بلدة أكسوم

لجأ آلاف الإثيوبيين إلى السودان المجاور (فرانس برس)

الرئيس الخاسر يرفض الاستسلام: تعويل على انقلاب الأصوات

يستمرّ الرئيس الأميركي الخاسر دونالد ترامب، في نشر شكوكه حول نتائج الانتخابات الرئاسية، معوّلاً على انقلاب الأصوات في بعض الولايات

لم يرفع الرئيس الأميركي الخاسر في انتخابات 3 نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي، دونالد ترامب، العلم الأبيض بعد، متمسكاً بالاستمرار بعرقلة تسليم السلطة لمنافسه الديمقراطي جو بايدن حتى اللحظة الأخيرة المتاحة أمامه. وأظهر ترامب إصراره على مواصلة حروبه القانونية، موحياً بقدرته على الفوز بها، كما أفاد في سلسلة تغريدات له على موقع «تويتر»، أمس الخميس، حين أعلن عقد فريقه القانوني مؤتمراً صحافياً «يمهّد فيه طريقاً واضحاً جداً ويعدّ به للفوز». رغم شكوك معظم القانونيين في خطوات ترامب. وفي الوقت الذي كان المسؤولون في ولاية جورجيا يقولون إن نتائج إعادة فرز الأصوات لا تُرجّح أن تغير النتيجة بعدما تقدم بايدن فيها، كان ترامب يغرّد قائلاً إنه «اكتُشفت آلاف الأصوات التي لم تُعدّ في مقاطعات جورجيا، وحين تجري عملية مطابقة التواقيع، ستنقلب الولاية إلى الجمهوريين بسرعة كبيرة». ولفت أيضاً إلى أنه «لم يُرفض أي صوت تقريباً في الانتخابات الأخيرة، رغم أن معدّل رفض بطاقات الاقتراع بلغ 4 في المائة في السنوات الماضية. يجب التأكد من التواقيع على بطاقات الاقتراع. الديمقراطيون يقاتلون لأنهم كُشفوا».

وأعلن مسؤولو الانتخابات في ولاية جورجيا، أن إعادة إحصاء الأصوات لن تغيّر على الأرجح فوز بايدن هناك. وجورجيا واحدة من ولايات عدة تشكك حملة ترامب في نتائجها، لكن من دون جدوى حتى الآن. وقال مسؤولو الانتخابات بالولاية، إن نتائج إعادة الإحصاء لن تقلب فوز بايدن بفارق 14 ألف صوت في الولاية. وقالوا إنها لن تقدم دليلاً على ادعاءات ترامب غير المستندة إلى أدلة بالاحتيال على نطاق واسع. وقال مدير نظام التصويت في الولاية للصحافيين غابرييل ستيرلينغ: «لقد جرى تضليله (ترامب) على هذه الجبهة». ويأمل ترامب أن تؤدي إعادة إحصاء الأصوات يدوياً في جورجيا إلى محو تقدم بايدن هناك.

وكما في جورجيا، كذلك في ويسكونسن، فقد أفاد مسؤولو الانتخابات فيها، بأن إعادة إحصاء الأصوات جزئياً استجابة لطلب حملة ترامب، لن تغير خسارته في الولاية التي فاز بها في عام 2016. وقالت لجنة الانتخابات في ويسكونسن إنها ستعيد إحصاء الأصوات في مقاطعتي ميلووكي ودين، وهما منطقتان يهيمن عليهما الديمقراطيون، بعد أن سددت حملة ترامب ثلاثة ملايين دولار من 7,9 ملايين كلفة إعادة الإحصاء في الولاية بأكملها. وأفاد المسؤول في مقاطعة دين، سكوت ماكدونيل، بأن إعادة الإحصاء ستبدأ اليوم الجمعة وتنتهي في غضون أيام. وقال إنها ربما لن تغير النتيجة بشكل كبير، مضيفاً: «بالتأكيد لا يوجد شيء قريب مما هو مطلوب لتغيير النتائج». وفاز بايدن في ويسكونسن بفارق أكثر من 20 ألف صوت، وحصل على 49,5 في المائة من الأصوات في مقابل 48,8 في المائة لمصلحة ترامب. وللبقاء في منصبه، يحتاج ترامب إلى تغيير النتائج في ثلاث ولايات على الأقل، وهو أمر غير وارد.

كذلك أعلنت المحكمة العليا في بنسلفانيا، أنها ستنظر في طلب قدمته حملة ترامب لإبطال آلاف الأصوات التي أدلى بها الناخبون عبر البريد في فيلادلفيا، ولا تحمل بيانات المرسل على الظرف الخارجي. وسبق أن رفضت محكمة أدنى درجة يوم الجمعة الماضي، طلب حملة ترامب بإبطال 8329 بطاقة اقتراع في فيلادلفيا، كبرى مدن الولاية، استناداً إلى أن الأظرف البريدية للبطاقات تفتقر إلى معلومات، مثل طباعة الأسماء عليها والتاريخ والعناوين. ولم تدّع الحملة أن البطاقات مزورة. مع العلم أن بايدن فاز في بنسلفانيا بفارق نحو 82 ألف صوت بحسب مركز «إيديسون لأبحاث». ومن المحتمل أن يؤثر قرار المحكمة العليا في بنسلفانيا بنتائج الاقتراع في سائر أنحاء الولاية، إلا أن العدد غير واضح.

كذلك يطعن ترامب في نتائج ولاية ميشيغن، مدّعياً من دون سند، أن عدد الأصوات في ديترويت قد تجاوز عدد السكان. وذكر أنه «في ديترويت، عدد الأصوات أكبر بكثير من عدد الناس. لا يمكن فعل أي شيء لمعالجة هذا الاحتيال الضخم. لقد فزت بولاية ميشيغن». وتظهر سجلات المدينة أنه جرى الإدلاء بما مجموعه 250138 صوتاً هناك في الانتخابات الرئاسية، وهو عدد أكثر بقليل من ثلث سكان المدينة البالغ 670031، وفقاً لمكتب الإحصاء الأميركي. وشدّد كبير مسؤولي الانتخابات في الولاية على أن جميع المقاطعات، ومنها مقاطعة واين في ديترويت، قد صدقت على إحصاء أتهم. ويهيمن الديمقراطيون على المدينة الأكبر في ميشيغن.

ويعوّل ترامب في سعيه القانوني، على محاميه رودي جولياني، المدّعي العام الأسبق لجنوبي ولاية نيويورك وعمدتها لاحقاً. ويُعدّ من أبرز القانونيين الذين عملوا على ضرب المافيا الإيطالية في نيويورك، مكتسباً في الوقت عينه صداقة ترامب. وقد برز دوره في الأيام الأخيرة، بعد الانتخابات، مع تأكيده مراراً أن «وسائل الإعلام لا تعلن اسم الفائز في الانتخابات الرئاسية». وعلى الرغم من بلوغه سن الـ76، إلا أن جولياني لا يبدو مستعداً لخسارة آخر معاركه القانونية قبل تقاعده، وفقاً له، بل عمد إلى تشكيل فريق مؤلف من الزوجين فيكتوريا تونسينغ وجو دي جينوفا، بالإضافة إلى سيدني باويل وجينا إيليس. ودلّت خطوته على استعداده للمضيّ قدماً في المعركة، حتى إنه حين عُزل ترامب منذ أيام أن «بايدن فاز لأن الانتخابات مزوّرة»، خرج جولياني قائلاً إن «الرئيس كان يمزح». ودفع هذا الأمر ترامب إلى التراجع عن استعداده لتقبّل الخسارة. ويُمكن تلخيص قوة جولياني ونفوذه بين أعضاء فريق ترامب، بما قاله ستيف بانون، كبير الاستراتيجيين السابق في ولاية الرئيس الجمهوري: إن «أحد أسباب فوزنا هو أن رودي كان موجوداً على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع».

ولم تلقَ دعاوى ترامب نجاحاً يذكر، في ظل رفضه الاعتراف بنتائج الانتخابات، وتأمين الانتقال السلس لإدارة جديدة، معقداً تعامل بايدن مع فيروس كورونا عند توليه المنصب في 20 يناير/ كانون الثاني المقبل. ويظهر استطلاع أجرته «رويترز/إبسوس» أن ادّعاءات ترامب التي يسوقها من دون سند بشأن «تزوير» الانتخابات لها فائدة سياسية، إذ يصدقها نحو نصف الجمهوريين.

وقالت كاتي هوبز، وزيرة الخارجية الديمقراطية لولاية أريزونا، وكبيرة مسؤولي الانتخابات فيها، إنها واجهت تهديدات متصاعدة بالعنف، ملقية باللوم على ترامب في نشر معلومات مضللة لتقويض الثقة في النتائج.

من جهته، اعتبر الرئيس التشيكي ميلوش زيمان، وهو من المؤيدين لترامب، أن الأخير سيكون أكثر حكمة إذا اعترف بخسارة الانتخابات الرئاسية وغادر المنصب.

(العربي الجديد، رويترز، فرانس برس)

غرّد ترامب عن اكتشاف أصوات لم يجر عدّها في ولاية جورجيا

يدفع جولياني ترامب باتجاه رفض كل النتائج المعلنة (فرانس برس)

تثير دعوة رئيس مجلس النواب التونسي راشد الغنوشي جميع الأطراف للجلوس حول طاولة الحوار من أجل التوافق، استغراب وحيرة أوساط واسعة من المنخرطين في استكمال مسار العدالة الانتقالية من ضحايا وجمعيات المجتمع المدني ونشطاء

مخاوف على مسار العدالة الانتقالية

تونس: عودة جدل المصالحة الشاملة

تونس ـ **بسمة بركات**

أثارت مبادرة رئيس مجلس النواب وزعيم حركة النهضة راشد الغنوشي حول المصالحة الشاملة، جدلاً جديداً حول الموضوع في تونس. وفي الوقت الذي يرى البعض أن هذه الدعوة لا تخرج عن مسار العدالة الانتقالية، التي تنص على الاعتذار وكشف الحقيقة والمحاسبة ثم المصالحة، يرى مدافعون عن العدالة الانتقالية أن هذه الدعوة قد تنسف المسار برمته. وبحسب الغنوشي، الذي ما فتئ يُدافع عن المصالحة الشاملة، فإن على جميع الأطراف أن تجلس إلى طاولة الحوار من أجل التوافق والابتعاد عن سياسة الإقصاء. ويؤكد زعيم «النهضة» أن تعيين آخر أمين عام لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي محمد الغرياني، كمستشار له، يأتي في إطار المصالحة الشاملة، داعياً إلى ترك الانتقام وتعميق الخلافات. ويعتبر الغرياني رمزاً من رموز النظام السابق، وهو الأمين العام لـ«التجمع»، وهو حزب الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، وأوقف بعد الثورة بتهمة استغلال السلطة والنفوذ والسرقة، قبل أن يطلق سراحه في 10 يوليو/ تموز 2013. ولا تعتبر دعوة الغنوشي للمصالحة الشاملة هي الوحيدة. فقد أعلن الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي في يوليو 2015 عن مشروع للمصالحة الوطنية، يعتمد على إقرار تدابير بشأن تُهم الفساد المالي، لكن المشروع انتهى بإقرار المصالحة الإدارية دون التطرق لملفات سياسية. ووجه 5 أعضاء من هيئة الحقيقة والكرامة، بينهم رئيسة الهيئة سهام بن سدرين، رسالة إلى رئيس مجلس النواب للتعبير عن استغرابهم مما ورد في التصريح الذي أدلى به إلى القناة الرسمية حول المصالحة. وأكدوا أن حديثه الأخير أثار إستغراب وحيرة أوساط واسعة من المنخرطين في استكمال مسار العدالة الانتقالية من ضحايا وجمعيات المجتمع المدني ونشطاء. واعتبروا أن العنف الذي مارسته الدولة على امتداد عقود، مع ضمان الإفلات من العقاب خلف شرخاً عميقاً بين التونسيين. وأشاروا إلى أن هذا لا يعالج بتبييض المتسببين فيه وتكريمهم وإرجاعهم إلى الدولة. وقال القيادي في حركة «النهضة» العجمي الوريمي، لـ«العربي الجديد»، إن العدالة الانتقالية تهدف للوصول إلى المصالحة. وأوضح أن الهدف هو تحقيق العدالة لمن هُضمت حقوقهم، وذلك عبر مراحل مختلفة وعبر الأطراف الرسمية. وأشار إلى أن التخفيف من المظالم يكون بإرجاع الحقوق لأصحابها، ومداواة جروح الماضي في محاولة لإنهاء الشعور بالظلم، لمن مورس عليه الانتهاك من جهة، والشعور بالذنب

لا تعتبر دعوة الغنوشي للمصالحة الشاملة هي الوحيدة (ياسين قائدي/الأناضول)

استغرب 5 أعضاء من «هيئة الحقيقة» تصريح الغنوشي

لمرتكبي الظلم، خصوصاً إن كان موظفاً في الدولة، ودفعه أصحاب القرار خلال الحقب السابقة لارتكاب فعل ما. وبين الوريمي أن غاية الغنوشي من الدعوة إلى مصالحة وطنية شاملة، ليست العدول عن متطلبات العدالة الانتقالية، فالعدالة تمر بعدة مراحل، بينها كشف الحقيقة، والاعتذار للضحايا، ورد الاعتبار، والتعويض على الضحايا، ثم الوصول إلى المصالحة الشاملة، والتي تكون بين الضحايا والمذنبين. واعتبر أنها تسوية تاريخية للانفتاح على المستقبل، بالتخلص من عبء الماضي لبناء وحدة مجتمعية تقوم على المساواة واحترام الحقوق. وأكد أن المصالحة تكون بين الأعداء وبين أطراف ينتمون لنفس الوطن، ولكن بعضهم أذنب بسبب الاختلافات أو خيارات سياسية من جهة أخرى. واعتبر الوريمي أنه رغم أن القانون الذي تم وضعه في مجال العدالة الانتقالية يُعد من الأفضل، وتم، خلال وضعه، الاستئناس بتجارب شبيهة، إلا أن المصالحة تعثرت للأسف، وبعض الإشكاليات تعود لتعقيد بعض الملفات وتراكمها. وأشار إلى أن بعضها الآخر يتعلق بهيئة الحقيقة والكرامة التي تعهدت بالملف، لكن مهامها محدودة زمنياً، كما كان لديها ملفات تمتد على مراحل تاريخية، بعضها يعود لنصف قرن، مع وجود أخطاء بسبب نقص الخبرة، وبالتالي لم تحقق العدالة الانتقالية ما هو مطلوب منها. وبين أنه لا يزال هناك ضحايا يطالبون بحقوقهم، وآخرون لم يحصلوا سوى على وعود، وأوضاعهم الإنسانية زادت سوءاً، وبالتالي لا بد من تسريع نسق العدالة الانتقالية والوصول إلى المرحلة الأخيرة التي تعثرت كثيراً. ولاحظ أن تلكؤ بعض الأشخاص كان وراء تعطل الملفات، وبلوغ المصالحة سيدفع العدالة إلى الهدف الأقصى لكي تكون القاطرة التي تجر بقية القاطرات. واعتبر أن الهدف هو تسوية الأوضاع، والمسار المهني، والاستعداد النفسي والسياسي لطي صفحة الماضي. وبين أن الهيئة لم تعد موجودة، ولكن لا بد من استكمال المسار، ولا ينبغي النظر إلى ملف العدالة الانتقالية على أنه مجزأ، أو استكمال جزء للمرور إلى ما يليه. وأكد نائب رئيس الرابطة التونسية لحقوق الإنسان، والتي تعتبر من مكونات الائتلاف المدني للعدالة الانتقالية، بسام الطريفي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنه لا بد من معرفة قصد الغنوشي بالمصالحة الشاملة، إذ يجب ألا ننسى أن أحد مكونات العدالة الانتقالية هو المصالحة. وأضاف أن الغنوشي إن كان يقصد بالمصالحة الشاملة هذا المسار فهذا ركن أساسي، لأن العدالة ليست انتقاماً، أو فتح ملفات الماضي بقدر ما هي محاولة لإعادة كتابة التاريخ ورد الاعتبار للضحايا، ثم الوصول للمصالحة الشاملة لطي صفحة الماضي وبناء مؤسسات الدولة. وأوضح أنه إذا كان القصد غلق ملف العدالة دون محاسبة الجلادين، ودون تحميل المسؤوليات، فوقتها نتحدث عن نسف للعدالة. وأشار إلى أن تعيين الغنوشي للغرياني مستشاراً له، رغم أنه اتهم سابقاً باستغلال السلطة والنفوذ والسرقة، يُعتبر انتكاسة للعدالة الانتقالية. وأعلن عضو الشبكة التونسية للعدالة الانتقالية ورئيس جمعية الكرامة العلمي الخضري أنهم أصدروا بياناً في ظل المخاوف من نسف مسار العدالة الانتقالية. وبين أن الدعوة للمصالحة سبق أن أطلقها السبسي، وأمام الصد المنيع لهذا المشروع تحول إلى مصالحة إدارية رغم أنها من اختصاص دوائر المحاسبة. وأكد أنه لغاية اليوم لا يعرف ماذا تحقق من المصالحة الإدارية، وهل قلصت من الاستيلاء على المال العام أم لا؟ وأشار إلى أن الغنوشي تحدث في مناسبات عديدة عن المصالحة الشاملة، ولكن لا مصالحة خارج إطار العدالة الانتقالية، مبيناً أنه لا وجود لأعذار لتعيين الغرياني مستشاراً للغنوشي، ولا بد من تنفيذ توصيات هيئة الحقيقة والكرامة.

جبر ضرر نفسي

قال عضو «الشبكة التونسية للعدالة الانتقالية» العلمي الخضري، إنه كضحية للاستبداد، فإن مجرد وقوف المتهمين بالانتهاكات أمام القضاء يتضمن جبر ضرر نفسي ومعنوي كبير، مؤكداً أن كشف الطريقة التي عمل بها النظام السابق ضروري. وأشار إلى أن هناك من توفي تحت التعذيب وعائلته لم تقدم ملفات لهيئة الحقيقة والكرامة، وهناك من العائلات من تنتظر جثة أحد أبنائها. وقال إن هناك شعوراً بالتراجع في مسار العدالة الانتقالية.

القضاء مستقل لكن القضاة غاضبون

رغم الإصلاحات التي عرفها القضاء التونسي بعد الثورة و تحديداً في دستور عام 2014، لجهة استقلاليته، إلا أنّ ملف السلطة القضائية بقي مفتوحاً لأسباب عدة

صلاح الدين الجورشي

عندما يدخل القضاة إضراباً لمدة خمسة أيام، فذلك يعني أنهم في حالة غضب شديد، وأنّ صبرهم قد نفد. والتونسيون يتساءلون عن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى عدم تحسّن أوضاع السلطة القضائية، حسب اعتقاد أصحابها، بعد مرور عشر سنوات على الثورة.

بدأت محنة القضاء في تونس مع الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة. تخرّج الرجل من الجامعات الفرنسية، وأصبح محامياً، كما أنه مطلع جيّد على ما كتبه الفيلسوف الفرنسي مونتسكيو في مؤلفه «روح القوانين» وغيره من فلاسفة عصر الأنوار، وهو ما جعله مدافعاً شرساً عن المنظومة القانونية الفرنسية التي استمد منها معظم الإصلاحات التشريعية التي أقدم عليها بعد الاستقلال. لكن مع ذلك، لم يعمل على ضمان استقلالية القضاء الذي بقي طيلة عهده خاضعاً لإرادة السلطة التنفيذية، ومنفذاً لرغبات رجل السياسة ممثلاً في مؤسس الدولة الوطنية.

أما الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، فمن طبعه وتكوينه العسكري، لم يكن من أنصار المدافعين عن استقلالية السلطة القضائية التي احتاج لها كثيراً في معركته ضدّ حركة «النهضة»، كما لجأ إليها في ملفات أخرى عديدة. لهذا، عمل على اختراق صفوف القضاة، ونجح في ضرب جمعيتهم.

كان إخضاع القضاة يتم عبر العديد من الوسائل، من بينها إنشاء المحاكم الاستثنائية مثل محكمة أمن الدولة، وعبر المجلس الأعلى للقضاء الذي كان يترأسه وجوباً رئيس الدولة، ويتدخل وزير العدل بعمله. وعن طريق هذا المجلس، يتم التحكم في مصير القضاة مهنياً وإدارياً.

تغيّر المشهد كثيراً بعد الثورة. بدأ هذا التغيير بدستور 2014، الذي اعتبر القضاء «سلطة مستقلة تضمن إقامة العدل وعلوية الدستور وسيادة القانون وحماية الحقوق والحريات، والقاضي مستقل ولا سلطان عليه في قضائه لغير القانون». كما تمّ أيضاً سحب السلاح الذي كان يستعمله رئيس الدولة ضدّ القضاة، وذلك بتحرير المجلس الأعلى للقضاء من أي هيمنة سياسية وإدارية.

رغم الإجراء الثوري، لم يغلق ملف القضاء. ويعود ذلك إلى سببين على الأقل. يتعلّق الأول بالأوضاع المادية والمالية والصحية للقضاة إلى جانب ظروف العمل. وانطلقت الشرارة في هذا الإطار أخيراً، من وفاة ثلاث قاضيات بعد إصابتهن بفيروس كورونا. وبناءً على ذلك، أصدرت «جمعية القضاة التونسيين» بياناً طالبت فيه بـ«تطوير المنظومة العلاجية للقضاة ومداواتهم بالمستشفى العسكري»، ونددت بما وصفته بظروف العمل «الكارثية» في المحاكم، إضافة إلى الظروف المادية «المتردية» للقضاة، وتعطيل ملف الإصلاحات الشاملة بخصوص سنّ النظام الأساسي الجديد وقانون التقفدية.

أما السبب الثاني، فيتعلق بالاتهامات الموجهة للقضاة من قبل المواطنين وعموم الطبقة السياسية والإعلاميين. هناك تشكيك واسع في نزاهة بعض القضاة، ويجري تعميم ذلك ليشمل عموم الأسرة القضائية، حتى أصبح هذا الأمر حالة متفشية في وسائل الإعلام، وحتى داخل البرلمان. ففي جلسة علنية عقدت أخيراً، وصف أحد النواب القضاء بكونه «صندوقاً أسود». كما تم اتهام أحد القضاة الكبار بالفساد والرشوة. وهو ما أثار غضباً واستنكاراً واسعاً في صفوف القضاة، وعمّق الأزمة بينهم وبين مجلس النواب.

الأكيد أنّ مسيرة إصلاح السلطة القضائية لم تكتمل، وأنّ المراجعات العميقة التي تمت المطالبة بها منذ فترة طويلة بقي جزء هام منها معلّق بانتظار توفّر الظروف الملائمة، ومن بينها الإرادة السياسية، وهو ما جعل الحكومات المتعاقبة «تعجز» عن القيام بذلك، وتكتفي بغضّ الطرف أو القيام بتسويات جزئية من أجل ترضية القضاة والتخفيف من شعورهم بالإحباط.

لا شكّ في أنّ خلافات واضحة ومؤكدة لا تزال تشق الأسرة القضائية، وهو ما يجعل قدرة القضاة على تحقيق مطالبهم تبقى محدودة، رغم تمتعهم باستقلالية كاملة عن السلطة التنفيذية. كما أنّ سعي الأحزاب الكبرى نحو استمالة قضاة إلى جانبها، قد ضاعف من حالة الغموض، وأكد استمرار التداخل بين المجالين القضائي والسياسي. وبما أنّ تعاقب الحكومات بنسق سريع أصبح أمراً ملازماً للمشهد السياسي، فقد زاد ذلك من حالة الغموض التي تحيط بهذه المؤسسة الاستراتيجية.

■ صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية: السلطة الفلسطينيّة تعتزم إجراء تعديلات على مخصّصات الأسرى في سجون الاحتلال لتجديد صورتها أمام الإدارة الأميركية الجديدة

■ بومبيو وزير خارجية ترامب، ولم يعد وزير خارجية أميركا. يتصرف بكل وقاحة، ويبارك لإسرائيل القدس المحتلة والجولان المحتل والمستوطنات غير الشرعية دولياً ويزورها. ويؤيد أخذ أراض الغير بالقوة، إنه تيار يميني أميركي متطرف، ألقاه الشعب الأميركي في النفايات

■ تعمّد وزير الخارجية الأميركي بومبيو زيارة مستوطنة بساغوت المقامة على أراض مغتصبة في الضفة الغربية. لم يفعلها مسؤول أميركي بحجمه قبله، ولكن لم يهن عليه مغادرة موقعه من دون أن يسجل دعماً معنوياً لإسرائيل لم يسبقه إليه أحد. وكل هذا من أجل انتخابات 2024 وعلى حساب دافع الضرائب الأميركي

■ من شارل مالك وشرعة حقوق الإنسان إلى لبنان الذي يرفض إدانة انتهاكات إيران لحقوق الإنسان. استحوا

■ النمسا: حملات دهم استهدفت مسلمين رافقتها انتهاكات لمبادئ حقوق الإنسان، وقواعد القانون في النمسا، فضلاً عن عمليات تهويل ومبالغة بهدف تضليل الرأي العام، من خلال تسويقها وكأنها عملية أمنية ناجحة ضد قوى إرهابية. #النمسا #إسلاموفوبيا

■ الخروج من المستنقع اليمني هو انتصار وليس هزيمة، وعدم تمكين الحوثيين من الانفراد بالحكم، ولو عبر حكومة انتقالية، هو نصر وليس هزيمة، وإقامة منطقة عازلة هو نصر وليس هزيمة

■ قمة العشرين تحتاج من السعودية خفض التصعيد مع الحوثيين منعاً من وصول الصواريخ والدرونز إلى الرياض أثناء القمة، وإن كانت افتراضية. كما أن الرياض تستبق أي ردود فعل على تحركات ترامب في حال قرر تصنيف الحوثيين جماعة إرهابية، أو توجيه ضربة لإيران

■ ما أكثر الصدمات اللي مرت على العراق خلال 18 سنة. كل النكبات خلال العصور اللي مضت صابت الشعب (قتل، نهب، سلب، فقر، طائفية، تفجيرات داعش، القاعدة، تهجير). مع الأسف #نحتاج_شعب